التَّشْبِيْهُ بالمَفْعُولِ بَيْنَ التَّعْلِيْلِ والوَصْفِ والإعْرَابِ

?l ttašbyh bi ?lmaf9uwl between Explanation, Description and Syntax.

شريف النجار

Shareef Al Najjar

قسم النحو والصرف، كُلّيّةُ اللغة العربيّة، جَامِعَة أمّ القرى، السعودية

بريد الكتروني: shareefan1963@hotmail.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٨/٣/٢)، تاريخ القبول: (٢٠٠٨/١٢/٢٢)

مُلَخَّصُ

تُبَيِّنُ هذه الدِّرَاسَةُ أنَّ مُصْطَلَحَ التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ لَيْسَ مُصْطَلَحًا إعْرَابيًّا، وإنَّمَا هو مُصْطَلَحٌ وَصْفِيٌّ تَعْلِيْلِيٌّ، وقَدْ بَانَ ذلك من خِلالِ استِعْمالِ بَعْضِ النُّحَاةِ الأوَائِلِ هذا المُصْطَلَحَ، ودَلَّ عَلَى ذلك مَا وَرَدَ عِنْدَ سِيْبَوَيْه، إذْ لَمْ يَرِدْ عِنْدَه هذا المُصْطَلَحُ، وإنَّما جَاءَ بِمَجْمُوعَةٍ مِن التَّشْبِيْهاتِ، ودورُها وَصْفِيٌّ، وهو تَقْرِيْبُ الفِكْرَةِ مِن الذّهْن. وبَيَّنَ البَاحِثُ أنّ في استِعْمَالِ هذا المُصْطَلَحِ خَلْطًا بينَ الإعْرَابِ والوَصْفِ والتَّعْلِيْلِ، وأنَّ من أسْبَابِ ذلك تَدَاخُلَ الوَصْفِ والإعْرَابِ عندَ النّحاة، ومُصْطَلَحَاتُ سِيْبَويْه الإعْرَابيّةُ تَدُلُّ عَلَى ذلك، فهي وَصْفِيَّةٌ تَفْسِيْرِيَّةٌ، ومن ذلك أيْضًا التَّأويلُ والتَّقْدِيْرُ، فهو مِن العَوَامِلِ المُؤَثِّرَةِ في وُجُودِ هذا المُصْطَلَح، وكَانَ مِن أهَمِّ هذه الأسْبَابِ قَسْرِيَّةُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ عِنْد البَصْرِيّيْنَ.

Abstract

The study shows that the term ***?****l ttašbyh bi ?lmaf9uwl* is not a syntactical one but it is a descriptive explanatory term. This is shown by the usage of the early grammarians to such a concept. Also, it is verified through the writing of *Siybawayh* who did not record it. Instead, he came up with a group of *tašbiyhat* that play a descriptive role, i.e. to simplify the idea to ones' mind. The researcher states that there has been confusion in using this term among syntax, description as well as explanation. One reason behind such confusion is the overlap between description and syntax among grammarians. The syntactical terms which

are descriptive and explanatory used by *Siybawayh* also indicate this. Interpretation /?l t?wyl/ and supposition /?l taqdiyr/ were effective factors behind the emergence of such concept. Above all, the confined grammar rule among the grammarians of Basra was one of the most important reasons for this.

المُقدِّمَة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِيْنَ والصّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيِّدِ المُرْسَلِيْنَ، مُحَمَّدِ بنِ عبداللهِ، وآلِهِ المُهْتَدِينَ بهَدْيِهِ، وصَحْبِهِ الذين اتَّبَعُوهُ، وأَخَذوا بِنَهْجِهِ وأَيَّدُوه، وبَعْدُ:

فَإِنَّ الإِعْرَابَ تَعْبِيْرٌ وَصْفِيٌّ يُعَبَّرُ فِيْهِ عَن المَعْنى الذي تَرْتَبِطُ فِيْهِ الكَلِمَةُ مَع بَقِيَّةِ العَنَاصِرِ في التَّرْكِيْبِ، وأرى أنَّه يَجِبُ أنْ يُمَيَّزَ بَيْنَ الإعْرابِ الوَصْفِيِّ والوَصْفِ الإِعْرَابِيِّ؛ فالإِعْرَابُ الوَصْفِيُّ هو عَلامَةٌ تدُلُّ على المَعْنى، والمَعْنى لا يَتَّضِحُ إلاّ بهذه العَلامَة، وقَد استعمل النُّحاةُ مُصْطلَحاتٍ إِعْرَابيَّةً لِتَدلَّ عَلَيْهِ، وهي مَجْمُوعَةٌ مِن العَلامَاتِ تَدُلُّ عَلَى العَلاقَاتِ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ، وأمّا الوَصْفُ الإِعْرَابِيُّ فهو تَقْرِيْبٌ للحَالَةِ الإِعْرَابِيَّةِ مِن الذِّهْنِ، وقَدْ يَتِمُّ هذا مِنْ خِلالِ المُشَابَهَةِ، أو التَّعْلِيْلِ، أو التَّفْسِيْرِ، ولكنَّ الوَاصِفَ لا يَسْتَعْمِلُ مُصْطلَحاتٍ، أو عَلامَاتٍ تَدُلُّ عَلَى وَصْفِهِ وتَقْرِيْبِهِ.

ويَبْدُو لِي أنَّ مُصْطلَحَ (التَّشْبِيْهَ بالمَفْعُول) الذي اسْتَعْمَلَهُ النُّحَاةُ مِن المُصْطلَحَاتِ التي تُثِيْرُ إِشْكَالَ الوُقُوعِ بَيْن الإعْرَابِ والوَصْفِ؛ فقد استَعْمَلَهُ بَعضُ النُّحَاةِ مُصْطلَحًا إِعْرَابيًّا، فَأُعْرِبَتْ بهِ جُمْلَةٌ مِن العَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِيَّةِ، واسْتَعْمَلَهُ بَعْضُهُم مُصْطلَحًا وَصْفِيًّا، أو تَعْلِيْلِيًّا، وهذا قَدْ يُثِيْرُ لَبْسًا عِنْدَ المُتَعَلِّمِيْنَ، والبَاحِثِيْنَ في هذه اللُّغَةِ الشَّرِيْفَةِ.

ورَأَيْتُ أنْ أتَنَاوَلَ في هذه الدِّرَاسَةِ مَوْضُوعَ (التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول)، ووَسَمْتُها بـ (التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول بَيْنَ التَّعْلِيْلِ والوَصْفِ والإعْرَابِ)، وأَرَدْتُ مِنْ خِلالِها تَبْيِيْنَ اسْتِعْمَالِ النُّحَاةِ هذا المُصْطلَحَ، والتَّمْيِيْزَ بَيْنَ التَّعْلِيْلِ والوَصْفِ والإعْرَابِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهم مُصْطلَحَ التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ، وتَحْدِيْدِ الحَالَةِ الإعْرَابِيَّةِ التي يُمْكِنُ أنْ يَنْطَبِقَ عَلَيْها هذا المُصْطلَحُ.

فَتَنَاوَلْتُ بِدَايَةً هذا (المُصْطلَحَ عِنْدَ النُّحَاةِ)، وبَحَثْتُ في أوْصَافِهِم، وتَحْدِيْدِهِم لَهُ، وأَرَدْتُ مِنْ ذلك تَبْيِيْنَ مَدَى انْطِبَاقِ هذه الأَوْصَافِ والحُدُودِ عَلَى الحَالَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، ثُمَّ تَطَرَّقْتُ إلى مُصْطلَحِ (التَّشْبِيْهُ بالمَفْعُول تَعْلِيْلاً أمْ وَصْفًا)، وابْتَغَيْتُ مِن ذلك بَيَانَ اسْتِعْمَالِ النُّحَاةِ هذا المُصْطلَحَ في التَّعْلِيْلِ والوَصْفِ، كَمَا رَغِبْتُ في تَوْضِيْحِ مَا نُسِبَ إلى سِيبَوَيْهِ مِمّا جَاءَ في إعْرَابِ التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول، ثُمَّ تَنَاوَلْتُ مَوْضُوعَ (التَّشْبِيْهُ بالمَفْعُول إعْرابًا)، فَقُمْتُ بالبَحْثِ في جَمِيْعِ المَسَائِلِ التي قَامَ النُّحاةُ فيها باسْتِعْمَالِ هذا المُصْطلَحِ إعْرَابًا، ثمَّ عَرَضتُ في خَاتمَةِ هذه الدّراسَةِ وِجْهَةَ نَظَري في هذا المَوْضُوع.

المُصْطلحُ عِنْدَ النُّحَاةِ

تَنَاوَلَ النُّحَاةُ في مَوَاضِعَ عِدّةٍ في كُتُبهم مُصْطلَحَ "التَّشْبيْهِ بالمَفْعُولِ"، وقَدْ أثَارَ اسْتِعْمَالُهُم هذا المُصْطلَحَ اللَّبْسَ، ويَأتِي اللَّبْسُ مِنْ خِلالِ عَدَمِ تَحْدِيْدِ النُّحَاةِ لَهُ، فَتَجِدُهُم أحْيانًا يَسْتَعْمِلُونَ هذا الوَصْفَ في تَعْلِيْلِ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ الإعْرَابيَّةِ، وأحْيَانًا يُرِيْدُونَ مِنْهُ وَصْفَ الحَالَةِ الإعْرَابيَّةِ، وثَالِثَةً يَقْصِدُونَ الإعْرَابَ، وهذا التَّنَوُّعُ في الاسْتِعْمَالِ مُرتَبِطٌ بالمَعْنى الاصْطِلاحِيِّ، فالوَصْفُ والإعْرَابُ مُصْطَلَحَانِ لا يَنْفَصِلانِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وللتَّعْلِيلِ النَّحْويِّ عَلاقَةٌ بوَصْفِ التَّرْكِيْبِ وإعْرَابِهِ.

وقَدْ تَجَاوَزَ اسْتِعْمَالُهُم أمْرَ التَّشْبيْه بالمَفْعُولِ مُصْطلَحًا، فَقَدْ وَرَدَ عِنْدَهُم مُصْطلَحُ التَّشْبيهِ بالفَاعِلِ[(١)]، لكنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إلا وَصْفًا أوْ تَعْلِيْلاً، ولَمْ يَأتِ عَنْهُم اسْتِعْمَالُهُ إعْرَابًا، فَلَمْ يُثِرْ لَبْسًا، كَمَا وَرَدَ عَنْهُم مُصْطلَحُ (التَّشْبيْهِ) في غَيْرِ ذلِكَ، قَال ابْنُ أبِي الرَّبِيْعِ: "والَّذي يَنْتَصِبُ عَلَى التَّشْبيْهِ بالمَفْعُولِ فِيْهِ الحَالُ، والّذي يَنْتَصِبُ عَلَى التَّشْبيْهِ بالمَفْعُولِ مَعَهُ الاسْتِثْنَاءُ، والّذي يَنْتَصِبُ عَلَى التَّشْبيْهِ بالمَفْعُولِ بِهِ خَبَرُ كَانَ وخَبَرُ مَا واسْمُ إنّ..."[(٢)]، وجَاء عَنْهُم أيْضًا التَّشْبيْهُ بالمَصْدَرِ، قَال في البَسِيْطِ: "وَقَوْلُكَ: جَلَسْتُ يَوْمَ الخَمِيْسِ، يَوْمُ الخَمِيْسِ اسْمٌ مَنْصُوبٌ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ، والفِعْلُ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ المَعْنى بحَرْفِ الجَرِّ، والتَّقْدِيْرُ: أوْقَعْتُ جُلُوسِي في يَوْمِ الخَمِيْسِ، وقَدْ كَانَ نَصْبُهُ بالتَّشْبيْهِ بالمَصْدَرِ"[(٣)]، وأرَى أنَّ هذا الاسْتِعْمَالَ لِهذا المُصْطلَحِ (التَّشْبيْه ...) يُرَادُ بِهِ الوَصْفُ، وذلك من خِلالِ عَلاقَةِ مُشَابَهَةٍ رَبَطَتْ بين المَفْعُولِ فِيْهِ والحَالِ، وعَلاقَةٍ رَبَطَتْ بَيْنَ المَفْعُولِ مَعَهُ والاسْتِثْنَاءِ، وغَيْرِ ذلكَ، فاسْتِعْمَالُ النُّحَاةِ لِهذه المُصْطلَحَاتِ لَمْ يَكُنْ مُتَنَوِّعًا كما اسْتُعْمِلَ التَّشْبِيْهُ بالمَفْعُولِ، فلم يَرِدْ تَشْبِيْهُ الاسْتِثْنَاءِ بالمَفْعُولِ مَعَهُ، أو تَشْبِيْهُ الحَالِ بالمَفْعُولِ فِيْهِ إلاّ

(١) انظر ابن السّرّاج، أبا بكر محمّد بن سهل (١٩٨٥م)، الأصول في النّحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ص٨٢/١ ، وابن جنّي، أبا الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص٣٦، وابن جنّي، أبا الفتح عثمان، (١٩٨٥م)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق:د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ص٢٨٩/١، والأنباري أبا البركات، (١٩٨٧م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ص٨٢٦/٢، وابن أبي الربيع، أبا الحسين عبيد الله بن أبي جعفر الأندلسي (١٩٨٦م)، البسيط في شرح الجمل ، تحقيق: د.عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص٧٦٩/٢، والورّاق، أبا الحسن، محمّد بن عبد الله، (١٩٩٩م)، علل النّحو، تحقيق: د.محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ص٢٥٣، وابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور، (١٩٨٤م)، المغني في النّحو، رسالة دكتوراه، الطالب عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، جامعة أم القرى، ص٧٩٢، والرّضي الاستراباذي، محمّد بن الحسن، (بدون سنة نشر)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون دار نشر، ص٢٨٧/١، والأزهري، خالد، (بدون سنة نشر)، التصريح بمضمون التّوضيح، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص١٨٤/١.

(٢) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص٤٦٨/١.

(٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص٤٧٨/١.

عِنْدَ قَلِيْلٍ مِن النُّحَاةِ، أَمّا التَّشْبِيْهُ بالفَاعِلِ فَإِنَّهُ وإنْ كَثُرَ فَقَدْ جَاءَ وَصْفًا أَوْ تَعْلِيْلاً، ولَمْ يَرِدْ إعْرَابًا، قَالَ السُّيُوطِيُّ في اسْمِ (كَانَ): "رُبَّمَا يُسَمَّى فَاعِلاً مَجَازًا لِشَبَهِهِ بِهِ"[١].

ولَمَّا كَانَ مُصْطَلَحُ التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُول مُتَعَدِّدَ الاسْتِعْمَالِ اقْتَضَى ذلك تَحْدِيْدَ هذا المُصْطَلَح في أَحْوَالِهِ المُخْتَلِفَةِ، ومَا جَاءَ عَن النُّحَاةِ في تَحْدِيْدِهِ لا تَتَمَايَزُ بِهِ حَالَةٌ مِنْ غَيْرِها، فَقَدْ جَاءَ عَنْهُم عِدَّةُ أَوْصَافٍ للمُصْطَلَح دُونَ تَحْدِيْدٍ وَاضِحٍ.

قِيْلَ: كُلُّ مَنْصُوبٍ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ[٢]، وهذا لَيْسَ تَحْدِيْدًا للمُصْطَلَحِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فيه كُلُّ مَنْصُوبٍ، حَتّى المَفَاعِيْلُ الأُخْرَى، قَالَ السُّيُوطِيُّ: "وأَمَّا الكُوْفِيُّوْنَ فَزَعَمُوا أَنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا لَهُ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، وهو المَفْعُولُ بِهِ، وبَاقِيْهَا عِنْدَهُم لَيْسَ شَيءٌ مِنْها مَفْعُولاً، وإنَّمَا مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُول"[٣]، وقَدْ اسْتَثْنَى بَعْضُهُم-وهم البصريّون- المَفَاعِيْلَ[٤]، قَالَ القَوَّاسُ: "وأَمّا المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ فالحَالُ، والتَّمْيِيْزُ، والمُسْتَثْنَى، والمَعْرِفَةُ المَنْصُوبَةُ بِالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ، وخَبَرُ كَانَ، واسْمُ إنّ، ولا الّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ، وخَبَرُ مَا ولا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ"[٥]، فَلَمْ يَتْرُكْ مَنْصُوبًا إلاّ جَعَلَهُ مُشَبَّهًا بِالمَفْعُولِ، ولَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ مَا أَعْرَبَهُ النُّحَاةُ مُشَبَّهًا بِالمَفْعُولِ بِهِ، وهو المَعْرِفَةُ المَنْصُوبَةُ بِالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ، وغَيْرِهِ مِن المَنْصُوبَاتِ الّتي أَعْرَبَهَا النُّحاة بِالمُصْطَلَحِ الإِعْرَابِيِّ الخَاصِّ بها، وأَرَى أنّ صَاحِبَ هذا القَوْلِ قَدْ نَظَرَ إِلى الحَرَكَةِ الإعْرَابِيَّةِ، فالعَلاقَةُ بَيْنَ المَفْعُولِ بِهِ وهذه الأَسْمَاءِ هي الحَرَكَةُ الإعْرَابِيَّةُ فَقَط، ولَمْ يَنْظُرْ إِلى شَبَكَةِ العَلاقَاتِ المُتَرَابِطَةِ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ، وهذه الشَّبَكَةُ لا يُنَظِّمُها سِوى المَعْنى، فالإِعْرَابُ فَرْعُ المَعْنى.

وقِيْلَ: هو مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ لأَنَّهُ جِيءَ بِهِ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ[٦]، والأَكْثَرُ عِنْدَ النّحَاةِ اسْتِعْمَالُ هذا التَّوْجِيْهِ في التَّمْيِيْزِ، أو الحَالِ[٧]، وقَدْ وَرَدَ النَّصْبُ عَنْ تَمَامِ الكَلامِ عِنْدَهُم في غَيْرِ هذين

---

(١) السيوطي، جلال الدّين، (١٩٨٧م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ص٤٠٨/١.

(٢) انظر السيوطي، همع الهوامع ص٦/٢، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٩٨م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٣٣٧/١٠.

(٣) السيوطي، همع الهوامع٦/٢ وانظر أبا حيان الأندلسي، (١٩٨٤م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ص٢٠١/٢.

(٤) انظر أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب٢٠١/٢، والسيوطي، همع الهوامع٦/٢.

(٥) القواس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، (١٩٨٥م)، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ص٥٢٤.

(٦) انظر ابن السّرّاج، الأصول في النحو، ص٢١٣/١، والجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ص٧٢٣/٢، وابن يعيش، موفّق الدّين، (بدون سنة نشر)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، ص٧١/٢، وابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (١٩٨٢)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني بغداد، ص٣٥٢/١، والشلوبين، عمر بن محمد الأزدي، (١٩٩٤م)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٧٣٠/٢ والسيوطي، جلال الدّين، (١٩٨٤م)، الأشباه و النظائر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٤٠/٢-٢٤١

(٧) انظر المصادر السّابقة

المَوْضِعَيْن، فنُسِبَ للصَّيْمَرِيِّ أنَّ المَفْعُولَ مَعَهُ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الكَلامِ كَمَا فِي التَّمْيِيْزِ(١)، وتَمَامُ الكَلامِ هو العَامِلُ في المُسْتَثْنَى عِنْدَ ابن عُصْفُور(٢)، وهو يُفْهَمُ من قَوْلِ سِيْبَوَيْه(٣)، وهو رَأْيُ ابن عُصْفور والمَغارِبَةِ في نَصْبِ (غَيْرَ) في الاسْتِثْناءِ(٤).

وقَدْ فَسَّرَ الجُرْجَانِيُّ هذا التَّوْجِيْهَ في المُقْتَصِدِ، قَالَ: "فَتَقُولُ: (قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)، فَتَنْصِبُه عَن تَمَامِ الاسْمِ كَمَا نَصَبْتَ في: (امْتَلأَ الإِنَاءُ) عَنْ تَمَامِ الكَلام، ومَعْنى تَمَامِ الاسْمِ أنّه لمَّا نَوَّنَ ثَمَّ، فَلَمْ يُمْكِنْ إضَافَتُهُ إلى مَا بَعْدَهُ؛ لأنَّ التَّنْوِيْنَ والإضَافَةَ لا يَجْتَمِعَان، فنُصِبَ شَبِيْهًا باسْمِ الفَاعِلِ في قَوْلِكَ: (أنَا ضَارِبٌ زَيْدًا)؛ لأنَّكَ إذَا نَوَّنْتَ لَمْ يَكُنْ إلاّ النَّصْبَ، كَمَا أنّ مَعْنَى تَمَامِ الكَلامِ أنَّكَ لمَّا قُلْتَ: (امْتَلأَ الإنَاءُ) تَمَّ الكَلامُ لأخْذِ الفِعْلِ فَاعِلَهُ، فلَمَّا أُتِي بِشَيءٍ يُبَيِّنُ المَقْصُودَ نَصَبَ تَشْبِيْهًا بالمَفْعُولِ بِهِ، في قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ لأنّه يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلام"(٥).

ويُفْهَمُ من كَلامِ الجُرْجَانِيِّ أنَّ (تَمَامَ الكَلامِ) أمْرٌ تَرْكِيْبِيٌّ، وهي علاقةٌ بين مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إلَيْهِ، فإنْ وُجِدَ هذان العُنْصُرَان تَمَّ الكَلامُ، سَوَاءٌ تَمَّتِ الفَائِدَةُ مِن الكَلامِ (التَّعْبِيْر) أوْ لَمْ تَتِمّ، وهم يَجْعَلونَ التَّنْوِيْنَ في (قَدْرِ رَاحَةٍ) كَتَمَامِ الكَلام في (امْتَلأَ الإنَاءُ) مَع أنَ التَّنْوِيْنَ في (رَاحَةٍ) لَيْسَ بمُسْنَدٍ، ومُسْنَدٍ إلَيْهِ، فَلَمْ يَتِمّ الكَلامُ التَّرْكِيْبِيُّ بالتَّنْوِيْن، وشَبَّهُوا نَصْبَ (سَحَابًا) بنَصْبِ (زَيْدًا) في (أنَا ضَارِبٌ زَيْدًا)، والعَلاقةُ بَيْنَهُما التَّنْوِيْنُ، فالتَّنْوِيْنُ في (قَدْرِ رَاحَةٍ) مَنَعَ إضَافَةَ (سَحَابًا)، وكَأنَّ المُتَكَلِّمَ أرَادَ مَعْنى الإضَافَةِ، ثُمَّ تَرَاجَعَ إلى المَعْنى الذي يُفِيْدُهُ النَّصْبُ، فهذا التَّنْوِينُ يُشْبِهُ التَّنْوِيْنَ في (ضَارِبٍ) وكَأنَّهُم لَمْ يَنْظُرُوا إلى الفَرْقِ الصَّرْفِيِّ بَيْنَ (رَاحَةٍ)، و(ضَارِبٍ)، وأنَّ (ضَارِبٌ) يَقْتَضِي مَنْصُوبًا، ولا يَقْتَضِيْهِ (رَاحَةٍ)، فقدْ نَظَرُوا إلى وَجْهٍ شَكْلِيٍّ بين التَّرْكِيْبَيْنَ فَرَبَطُوا بَيْنَهُما.

وقَدْ رَبَطُوا أيْضًا بَيْنَ النُّون في (عِشْرِيْنَ) ونَصْبِ (دِرْهَمًا) في قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) وتَمَام الكَلام ونَصْبِ المَفْعُول بِهِ، فالنُّون والتَّنْوِيْنُ عِنْدَهُم يُشَابِهَان الجُمْلَةَ مِن الفِعْلِ والفَاعِلِ في تَمَامِ الكَلامِ، قَالَ الوَرَّاقُ: "اعْلَمْ أنَّ التَّمْيِيْزَ إنَّمَا وَجَبَ أنْ يُنْصَبَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول؛ لأنَّ مَا قَبْلَهُ تَقْدِيْرُ الفَاعِلِ عَلَى طَرِيْقِ التَّشْبِيْهِ، وذلك أنَّكَ إذَا قُلْتَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، فالنُّونُ مَنَعَتِ الدِّرْهَمَ مِنَ الجَرِّ، كَمَا مَنَعَ الفَاعِلُ مِن الرَّفْعِ، يَعْني مِن رَفْعِ المَفْعُول، فَصَارَتِ النُّونُ كالفَاعِل، وصَارَ التَّمْيِيْزُ كالمَفْعُول"(٦).

---

(١) انظر أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب٢/٢٨٥.
(٢) انظر ابن عصفور الاشبيلي، (١٩٨٢م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ص٢/٢٥٤.
(٣) انظر سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (بدون سنة نشر)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ص٢/٣١٠.
(٤) انظر ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي٢/٢٥٣، والأشموني، علي بن محمد، (بدون سنة نشر)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بأعلى حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص٢/١٥٧ والسيوطي، همع الهوامع٢/٢٧٤
(٥) الجرجاني، المقتصد٢/٧٢٣.
(٦) الوراق، علل النحو٣٩٢.

ويَبْدُو من كَلامِ الوَرّاق أنَّ المُتَكَلِّمَ أرَادَ أنْ يُرْفَعَ المَفْعُولُ، فَمَنَعَهُ مِنْ ذلك أنَّ الفَاعِلَ قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ، وهذا التَّفْسِيْرُ هو عَقْدُ المُشَابَهَةِ بَيْنَ نَصْبِ المَفْعُولِ بهِ، ونَصْبِ التَّمْيِيْزِ في (عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلاً)، ووَجْهُ الشَّبَهِ النُّونُ في (عِشْرُونَ)، وتَمَامُ الكَلامِ بِرَفْعِ الفَاعِلِ، وتَمَامُ عَمَلِيَّةِ الإسْنَادِ، والذي أرَاهُ أنّ هذا الوَجْهَ مِن الشَّبَهِ هو مِثْلُ أيِّ مُشَابَهَةٍ تَرْبِطُ بَيْن عُنْصرَيْن، وهذا لا عَلاقَةَ لَهُ بالعَلاقَاتِ الرّابطَةِ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ.

وقِيْلَ: إنَّ في الفِعْلِ دَلِيْلاً عَلَى المُشَبَّهِ بالمَفْعُولِ، كَمَا كَانَ في الفِعْلِ دَلِيْلٌ عَلَى المَفْعُولِ(١)، قَالَ ابْنُ السَّرّاجِ في نَصْبِ الحَالِ: "ألا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلْتَ: (قُمْتُ) فَلا بُدَّ مِنْ أنْ يَكُونَ قَدْ قُمْتَ عَلَى حَالٍ مِنْ أحْوَالِ الفِعْلِ، فَأشْبَهَ: (جَاءَ عَبْدُ اللهِ رَاكِبًا)"(٢).

وأرَى أنَّ هذا الوَجْهَ لا يَكْفِي في تَحْدِيْدِ مُصْطَلَحِ (التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ) مُصْطَلَحًا إعْرَابِيًّا، أوْ تَعْلِيْلِيًّا، وأرَاهُ يَكْفِي في وَصْفِ المَنْصُوبِ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ في التَّرْكِيْبِ، وذلك لأنَّ هذا الوَجْهَ مِن الشَّبَهِ قَدْ تَجِدُهُ في كُلِّ جُمْلَةٍ تَدُلُّ عَلَى الحُدُوثِ، والحَدَثُ مَوجُودٌ في تَرَاكِيْبَ كَثِيْرَةٍ، وفي حَالاتٍ إعْرَابِيَّةٍ كَثِيْرَةٍ، فهو مَوْجُودٌ في الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ، ومَوْجُودٌ في المَرْفُوعِ والمَنْصُوبِ والمَجْرُورِ، فهذه الدّلالةُ لا تَكْفِي في تَوْجِيْهِ مُصْطَلَحٍ إعْرَابِيٍّ أوْ تَعْلِيْلِيٍّ.

وقِيْلَ: اسْتِغْنَاءُ الفَاعِلِ بفِعْلِهِ يَكْفِي في نَصْبِ الاسْمِ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ(٣).

وقِيْلَ: هُمَا اسْمَانِ جَاءا بَعْدَ اسْتِقْلالِ الفِعْلِ بالفَاعِلِ(٤).

وأرَى أنَّ هذين القَوْلَيْنِ لا يَخْتَلِفَانِ عَن القَوْلِ بالنَّصْبِ عَنْ تَمَامِ الكَلامِ، فقَدْ ذَكَرْتُ أنَّ المَقْصُودَ بتَمَامِ الكَلامِ عِنْدَ النُّحَاةِ أنَّ الفِعْلَ قَدْ تَمَّ بِفَاعِلِهِ، والظَّاهِرُ لِي أنَّ اسْتِغْنَاءَ الفَاعِلِ بالفِعْلِ يُقْصَدُ بهِ تَمَامُ الكَلامِ، وإنْ وَرَدَا في قَوْلٍ وَاحِدٍ، كَمَا أنَّ اسْتِقْلالَ الفِعْلِ بالفَاعِلِ لا يَعْنِي سِوى ذلك، ويُعَبَّرَ عَن المَفْعُولِ والمُشَبَّهِ بهِ أيْضًا بمُصْطَلَحِ: (الفَضْلَةِ)(٥)، ويُقْصَدُ بهِ المفعُولُ، أوْ غيْرُه من المَنْصُوبَاتِ التي تأتي بَعْدَ اسْتِقْلالِ الفِعْلِ بِفَاعِلِهِ، وهذا المَفْعُولُ أو المَنْصُوبُ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ، وقَدْ فَسَّرَ ابنُ يَعِيْشَ ذلك، قَالَ: "يَعْنِي أنَّ التَّمْيِيْزَ يُشْبِهُ المَفْعُولَ مِنْ حَيْثُ إنَّ مَوْقِعَهُ آخِرًا، نَحْوُ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، و(هذا رَاقُودٌ خَلاًّ) كَمَا أنَّ المَفْعُولَ كَذلِكَ، فإنّهُ يَأتِي فَضْلَةً بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ، ونَعْنِي بقَوْلِنا: فَضْلَةٌ أنّهُ يَأتِي بَعْدَ اسْتِقْلالِ الفِعْلِ بِفَاعِلِهِ، كَمَا أنَّ المَفْعُولَ كَذلِكَ؛ ولِذلِكَ وَجَبَ أنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا كَمَا أنَّ المَفْعُولَ كَذلِكَ"(٦)، فالفَضْلَةُ، واسْتِقْلالُ الكلامِ لايَخْتَلِفَانِ عَن النَّصْبِ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ.

---

(١) ابن السرّاج، الأصول في النحو ٢١٣/١، والسيوطي، الأشباه والنّظائر ٢٤٠/٢-٢٤١

(٢) ابن السرّاج، الأصول في النحو ٢١٣/١.

(٣) ابن السرّاج، الأصول في النحو ٢١٣/١، والسيوطي، الأشباه والنّظائر ٢٤٠/٢-٢٤١.

(٤) انظر السيوطي، الأشباه والنّظائر ٢٤٠/٢-٢٤١.

(٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل ٧١/٢، والإسفراييني، عصام الدّين، (١٤٠٥-١٩٨٥م)، شرح الفريد، تحقيق نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصليّة، مكة الكرّمة، ص٣٥٠-٣٥١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصّل ٧١/٢.

وقِيْلَ: شُبِّهَ المَفْعُولُ فِيْهِ بالمَفْعُولِ بِهِ لاشْتِرَاكِهِمَا في كَوْنِهما مَفْعُولَيْن، قَالَ الوَرَّاقُ: "فَكَمَا كَانَ الظَّرْفُ يَتَضَمَّنُ (في)، وهو مَفْعُولٌ شُبِّهَ بالمَفْعُولِ الذي لا يَتَضَمَّنُ حَرْفَ الجَرِّ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا في كَوْنِهما مَفْعُولَيْن"(١)، ولوْ قِيْلَ: إنَّهُ يُشْبِهُ مُفْعُولاً يَتَضَمَّنُ حَرْفَ جَرٍّ، أوْ حُذِفَ عَنْهُ الحَرْفُ، وذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً"(٢)، لكَانَ في التَّشْبِيْهِ قُوَّةٌ، وأرَى أنَّ هذا التَّشْبِيْهَ لا يَصْلُحُ لِشَيءٍ من التَّعْلِيْلِ، أوْ الوَصْفِ، أو الإعْرَابِ؛ وذلك لأنّ المَفْعُولَ فِيْهِ مَفْعُولٌ مِنْ حَيْثُ إنَّ الفِعْلَ وَقَعَ فِيْهِ ولَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ، ويُمْكِنُ القَوْلُ هنا إنَّ المَفْعُولَ فِيْهِ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ عَلَى قَوْلِ الكُوفِيِّيْن(٣)، وهو أنَّه لَيْسَ هُنَاكَ سِوى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وباقِي المَفَاعِيْلِ مُشَبَّهَةٌ بالمَفْعُول.

وقِيْلَ: جَاءَ المَنْصُوبُ بَعْدَ مَرْفُوعٍ؛ ولِذلكَ قِيْلَ فِيْهِ: هُو مُشَبَّهٌ بالمَفْعُول، قَالَ ابْنُ فَلاحٍ في المُغْنِي: "واسْمُهَا مُشَبَّهٌ بالفَاعِلِ لإسْنَادِهَا إلَيْهِ، وخَبَرُها مُشَبَّهٌ بالمَفْعُول؛ لِكَوْنِهِ مَنْصُوبًا بَعْدَ مَرْفُوع، ولَيْسَ بفَاعِلٍ ومَفْعُولٍ"(٤)، وأرَى أنَّ هذا الوَجْهَ وَجْهٌ مَبْنِيٌّ عَلَى تَرْتِيْبِ الكَلامِ تَرْتِيْبًا شَكْلِيًّا، لا أَسَاسَ لَهُ من نَظْمِ الكَلامِ المُرْتَبِطِ بالمَعْنى، فهو يَرَى أنّ المُشَبَّهَ بالمَفْعُولِ اسْمٌ يَأْتِي بعْدَ نَظْمِ الكَلامِ المُكَوَّن مِنْ فِعْلٍ واسْمٍ مَرْفُوع.

وقِيْلَ: الشَّبَهُ بالفِعْلِ المُتَعَدِّي(٥)، قَالَ ابْنُ فَلاح: "وَيُلْحَقُ بِهِ مَا شَابَهَ الجُمْلَةَ مِن الصِّفَاتِ، وانْتِصَابُهُ بَعْدَ هذا العَامِلِ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول؛ لأنَّ الفِعْلَ لازِمٌ، فَأَشْبَهَ المُتَعَدِّيَ في وُقُوعِ مَنْصُوبٍ بَعْدَ النِّسْبَةِ كـ(ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(حَسَنٍ وَجْهًا) كـ(ضَارِبٍ زَيْدًا)، و(حَسُنَ زَيْدٌ وَجْهًا) كـ (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)"(٦)، وقَدْ صَرَّحَ ابْنُ يَعِيْش أنَّ التَّمْيِيْزَ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً عَلَى الحَقِيْقَةِ لأنَّ الفِعْلَ العَامِلَ فِيْهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، قَال: "وأَمَّا مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، و(تَصَبَّبَ عَرَقًا)، و(تَفَقَّأَ شَحْمًا) فَإنَّهُ وإنْ كَانَ العَامِلُ فِيْهِ فِعْلاً فَإنَّ الفِعْلَ فِيْهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ"(٧).

وأرَى أنّ هذا وَجْهٌ قَرِيْبٌ في وَصْفِ الحَالَةِ الإعْرَابِيَّةِ، أوْ تَعْلِيْلِها؛ وذلك أنَّ تَعَدِّيَ الفِعْلِ يَعْني وُقُوعَهُ عَلَى مَفْعُولٍ، أمَّا اللازِمُ فلا يَقَعُ، وهذا نَظَرٌ إلى المَعْنى، والعَلاقَاتِ التي تَرْبِطُ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ، وقَدْ أدْرَكَ قُدَامَى النُّحَاةِ هذه العلاقَة، وَتَبَيَّنَ هذا في الخِلافِ بَيْنَ سِيْبَوَيْهِ والمُبَرِّدِ، قَالَ النَّحّاسُ في إعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: "ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاّ قَلِيْلا"(٨): "مَنْصُوبٌ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ والمُسْتَثْنى عِنْدَ سِيْبَوَيْه مَنْصُوبٌ لأنَّهُ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُول، وقَالَ مُحَمّدُ بنُ يَزِيْدَ: هو مَفْعُولٌ عَلَى

---

(١) الورّاق، علل النحو ٢٨١
(٢) الأعراف ١٥٥
(٣) انظر السيوطي، همع الهوامع ٢/٦ وأبا حيّان، ارتشاف الضرب ٢/١٠٢.
(٤) ابن فلاح اليمني، المغني في النّحو ٧٩٢.
(٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل ٢/٧١ وابن فلاح اليمني، تقي الدين، (١٩٨٨م)، "شرح كافية ابن الحاجب"، رسالة دكتوراه، الطالب محمد الطيب الابراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ص١٢٠، والأزهري، التّصريح ١/٣٨٤
(٦) ابن فلاح اليمني، شرح كافية ابن الحاجب ١٢٠٩.
(٧) ابن يعيش، شرح المفصل ٢/٧١.
(٨) البقرة ٨٣.

الحَقِيْقَةِ، المَعْنَى اسْتَثْنَيْتُ قَلِيْلاً"[١]، فهذا يعني أنَّ النُّحَاةَ يَرَوْنَ أنَّ المُشَبَّهَ بالمَفْعُولِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ حَقِيْقَةً، وأنَّ المَفْعُولَ الحَقِيْقِيَّ هو مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ فَاعِلٍ حَقِيْقَةً، ولِذلِكَ قَدَّرَهُ المُبَرِّدُ بِفِعْلٍ مُتَعدٍّ، هو (اسْتَثْنَيْتُ)، والذي أرَاهُ أنّ سِيبَوَيْهِ والمُبَرِّدَ وغَيْرَهما مِن النُّحَاةِ لَمْ يُرِيْدَا إعْرَابَ المُسْتَثنى مُشَبَّهًا بالمَفْعُولِ أوْ مَفْعُولاً، وإنَّمَا أرَادَا وَصْفَ العَلاقَةِ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ، ولَمْ أجِدْ في كِتَابِ سِيْبَويه مُصْطلح (التَّشْبِيْه بالمَفْعُولِ) إعْرَابًا، أوْ وَصْفًا أوْ تَعْلِيلاً، وإنَّمَا كَانَ يَعْقِدُ التَّشْبِيْهَ بَيْنَ تَرْكِيْبَيْنِ وَصْفًا، فَعِبَارَتُهُ في المُسْتَثنى مُتَعَدِّدَةُ الوُجُوهِ، وكَانَ لَها دَوْرٌ رَئيسٌ في الخِلافِ وتَعَدُّدِ الآراءِ، ونُسِبَ إلَيْهِ آرَاءٌ عِدَّة بسَبَبِ هذه العِبَارَةِ[٢]، قَالَ: "عَامِلاً فيه ما قَبْلَه مِن الكَلام كَما تَعْمَلُ عِشْرونَ فيما بَعْدَها إذا قُلْتَ: عِشْرونَ دِرْهَمًا"[٣]، فلَمْ يَسْتَعْمِلْ هذا المُصْطلَحَ، وإنَّما عَقَدَ مُشَابَهَةً وَصْفًا، ومِمّا يَدُلُّ عَلى أنَّ سِيْبَوَيهِ أرَادَ ذلك قَوْلُهُ: "وقَدْ يُشَبِّهُونَ الشَّيءَ بالشَّيءِ، ولَيْسَ مِثْلَه في جَمِيْعِ أحْوَالِهِ، وسَتَرَى ذلك في كَلامِهم كَثِيْرًا"[٤]، وقَدْ أثَارَتْ عِبَارَةُ المُبَرِّدِ وُجُوهًا عِدَّةً، فَنُسِبَ إلَيْهِ أيْضًا عِدَّةُ آرَاءٍ[٥]، قَالَ في المُقْتَضَبِ: "وذلكَ لأنّكَ لمَّا قُلْتَ: (جَاءَني القَوْمُ) وَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أنَّ (زَيْدًا) فِيْهِم، فلَمّا قُلْتَ: (إلاّ زَيْدًا) كَانَتْ (إلاّ) بَدَلاً مِنْ قَوْلِكَ: أعْني زَيْدًا، وأسْتَثْني في مَنْ جَاءَني زَيْدًا، فكانَتْ بَدَلاً مِنْ الفِعْلِ"[٦]، فأرَى أنَّ هذا الكَلامَ لا يَتَعَدَّى وَصْفَ التَّرْكِيْبِ.

وأرَى أنَّهُ يُفْتَرَضُ بَيَانُ المصْطلَحِ الإعْرَابي دُونَ الوَصْفيِّ أوْ التَّعْلِيْليِّ، فلا يَجُوزُ أنْ أقُومَ بإعْرَابِ التَّمِييْزِ، أوْ المُسْتَثنى مُشَبَّهًا بالمَفْعُولِ، ولكنّي رَأيْتُ النُّحَاةَ يَقُومُونَ بذلِكَ، ودَلِيْلُ ذلِكَ أنَّ القَوَّاسَ لَمْ يُمَيِّزِ المَنْصُوبَ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وهو مشبّهٌ بالمَفْعُولِ عنْدَ أكْثَرِهم عن غَيْرِهِ من المَنْصُوبَاتِ، وقَدْ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ سَابِقًا، وهو: "وأمّا المُشَبَّهُ بالمَفْعُولِ فالحَالُ، والتَّمْيِيْزُ، والمُسْتَثنَى، والمَعْرِفةُ المَنْصُوبَةُ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ، وخَبَرُ كَانَ، واسْمُ إنّ، ولا الّتي لِنَفْيِ الجِنْس، وخَبَرُ مَا ولا المُشَبَّهَتَيْنِ بلَيْسَ"[٧].

وأرَى أنَّ النَّظَرَ إلى المَعْنى هو الّذي يُنَظِّمُ العَلاقَاتِ في التَّرْكِيْبِ، وهو العُنْصُرُ الّذي يَجِبُ أنْ يُتَّخَذَ طَرِيقًا للإعْرَابِ، فالمَفْعُولُ بهِ-كما عَرَّفَهُ النُّحَاةُ- هو الّذي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ[٨]، والنَّظَرُ في هذا الحدّ للمَفْعُول بِهِ كَانَ إلى المَعْنى، فَهو العُنْصرُ غَيْرُ المَلْفُوظِ في التَّرْكِيْبِ الّذي

---

(١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩هـ ١٩٨٨م)، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ص٢٤٢/١، وانظر القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (بدون سنة نشر)، الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الشعب، القاهرة،١٧/٢.

(٢) انظر النّجّار، د.شريف عبد الكريم، (شوال١٤٢٣هـ ديسمبر٢٠٠١م)، أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النّحوي، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربيّة وآدابها، ج٢، مجلد١٤، عدد٢٣، ص٤٢-٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣١٠/٢.

(٤) سيبويه، الكتاب ١٨٢/١.

(٥) انظر النّجّار، (أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النحوي)٤٤.

(٦) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (بدون سنة نشر)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ص٣٩٠/٤.

(٧) القوّاس الموصلي، شرح ألفيّة ابن معط، ص٥٢٤.

(٨) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د.علي بوملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ص٥٨.

يُنَظِّمُ العَلاقَاتِ بَيْنَ عَنَاصِرِه، فَإنْ وُجِدَ مَا يُشَابِهُ المَفْعُولَ بِهِ فِي هذا المَعْنى، وهو وُقُوعُ الفِعْلِ عَلَيْهِ صَحَّ وَصْفُهُ بذلِكَ، لا إعْرَابُه، ونَحْنُ إذا أرَدْنَا أنْ نَبْحَثَ عَنْ أوْجُهِ شَبَهٍ بَيْنَ المَفْعُولِ وغَيْرِهِ فَقَدْ نَذْهَبُ إلى أنَّ كُلَّ اسْمٍ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ، حَتَى الأسْمَاءُ المَرْفُوعةُ، والأفْعَالُ؛ فَلِذلِكَ كَانَ مِنْ غَيْرِ الصَّحِيْحِ النَّظَرُ إلى هذه الأسْمَاءِ نَظْرَةً بَعِيْدَةً عَن المَعْنى، والاقْتِصَارِ عَلى الحَرَكَةِ شَكْلاً، أوْ التَّرْكِيْبِ لَفْظًا.

التَّشْبِيْهُ بالمَفْعُول تَعْلِيْلاً أمْ وَصْفًا

لَمْ تَتَبَيَّنْ عِبَارَةُ النُّحَاةِ في تَوْجِيْهِ كَثِيْرٍ مِن التَّرَاكِيْبِ النَّحْوِيَّةِ باسْتِعْمَالِ مُصْطَلَحِ (التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ)، فَنَاظِرٌ إليْهَا يَرَى هذا المُصْطَلَحَ تَعْلِيْلا، وآخَرُ يَرَاه وَصْفًا؛ فالمَعْنَى الذي تَحْتَمِلُهُ العِبَارَةُ الأمْرَان، وأرَى أنَّ النُّحَاةَ أرَادُوا بِعِبَارَتِهِم الأمْرَيْن، فهُم أرَادُوا وَصْفَ التَّرْكِيْبِ النَّحْوِيِّ، فاسْتَعْمَلُوا هذا المُصْطَلَحَ في تَقْرِيْبِ المَعْنى إلى الأذْهَانِ، وهو قُرْبُ هذا المَنْصُوبِ مِن المَفْعُولِ، وأرَادُوا أيْضًا تَعْلِيْلَ النَّصْبِ في هذا الاسْمِ بِتَشْبِيْهِهِ بالمَفْعُولِ في نَصْبِهِ، أوْ في مَجِيئِه بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ، أو...إلخ.

وأرَى أنَّ التَّعْلِيْلَ سِمَةٌ مِن السِّمَاتِ التي امْتَازَ بِهِ النَّحْوُ العَرَبِيُّ، كَمَا أرَى أنَّهُ قَدْ نَشَأَ مَعَه، ولَيْسَ أمْرًا فَلْسَفِيًّا في بِدَايَاتِهِ، وإنْ كَانَ قَدْ تَطَوَّرَ فِيْمَا بَعْدُ مُتَأثِّرًا بالمَنْطِقِ والفَلْسَفَةِ، ومِمّا يَدُلُّ عَلى ذلك أنَّ الطَّرِيْقَةَ التي اتُّبِعَتْ في حِفْظِ القُرْآنِ مِن اللَّحْنِ، وحِفْظِ العَرَبِيَّةِ كَانَتْ تَعْلِيْمِيَّةً، ويُشِيْرُ إلى ذلِكَ تَنْقِيْطُ أبِي الأسْوَدِ للقُرآنِ الكَرِيْمِ، كَمَا رُوِيَ عَنْهُ كَمَا نَقَلَ الزَّبِيْدِيُّ: "كَانَ بَدْءَ مَا وَضَعَ أبُو الأسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ النَّحْوَ أنَّهُ مَرَّ بِهِ سَعْدٌ، وكَانَ رَجُلاً فَارسِيًّا قَدِمَ البَصْرَةَ مَعَ أهْلِهِ، وهو يَقُودُ فَرَسَهُ، فَقَالَ: مَا لكَ يَا سَعْدُ؟ ألا تَرْكَبُ؟ فَقَالَ: (فَرَسِي ضَالِع)، فَضَحِكَ مَنْ حَضَرَهُ، قَالَ أبُو الأسْوَدِ: هؤلاء المَوَالِي قَدْ رَغِبُوا في الإسْلامِ، ودَخَلُوا فِيْهِ، وصَارُوا لَنَا إخْوَةً، فَلَوْ عَلَّمْنَاهم الكَلامَ، فَوَضَعَ بَابَ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ، لَمْ يَزِدْ عَلَيْه"(١).

ويَقْتَضِي التَّعْلِيْمُ وُجُودُ العِلَّةِ، فالمُتَعَلِّمُ مِنْ طَبِيْعَتِهِ "أنْ يَسْألَ عَن السَّبَبِ، ويَسْتَقْصِي العِلَّةَ، ومِنْ طَبِيْعَةِ العَقْلِ أنْ يَتَتَبَّعَ الجُزْئِيَّاتِ، ويَجْمَعَ مَا تَشَابَهَ مِنْها؛ لِيُطْلِقَ عَلَيْهَا حُكْمًا عَامًّا، فَيَصِلَ بالظَّاهِرَةِ إلى القَاعِدَةِ العِلْمِيَّةِ؛ ولِذلِكَ فَلَيْسَ غَرِيْبًا أنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَن العِلَّةِ قَدِيْمًا، وأنْ يَكُونَ التَّعْلِيْلُ مُرَافِقًا للحُكْمِ النَّحْوِيِّ مُنْذُ وُجِدَ"(٢).

---

(١) الزّبيدي الأندلسي، أبو بكر محمّد بن الحسن، (بدون سنة نشر)، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص٢٢ وانظر الرواية في أبي القاسم الشافعي، علي بن الحسن، (١٩٩٥م)، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ص٢٥/ ١٩٠، والسيوطي، جلال الدين، (١٤٠٩هـ ١٩٨٨م)، سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، ط١، دار الهجرة - بيروت/ دمشق، ص٥٣.

(٢) المبارك، د.مازن، (١٤٠١هـ ١٩٨١م)، النّحو العربي، العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر، بيروت، ص٥١.

وقد اتَّصَفَتْ تَعْلِيْلاتُ النُّحَاةِ الأوَائِلِ بِعِدَّةِ أُمُورٍ تتَنَاسَبُ مَع وَاقِعِ المُتَعَلِّمِيْنَ الأوَائِلِ مِن العَجَمِ الذين دَخَلُوا الإسْلامَ، ويُقَرِّبُهُم إلى فَهْمِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والعَرَبِيَّةِ، فَمِنْ ذَلِكَ بُعْدُها عَن الفَلْسَفَةِ، وقُرْبُها مِن المَعْنَى، فهذه التَّعْلِيلاتُ تَتَّصِفُ "بأنَّها تَلْتَزِمُ مُوَافَقَةَ الإعْرَابِ للمَعْنى، فَلَمْ يَكُنْ للنَّحْوِيِّ أنْ يُجِيْزَ وُجُوهًا مِن الإعْرَابِ مُتَعَدِّدَةً دُونَ مُرَاعَاةِ اخْتلاف المَعْنى"(١)، وهذا مَا تَجِدُهُ وَاضِحًا في الكِتَابِ المَوْسُوعِيِّ النَّحْوِيِّ الأوّلِ الذي وَصَلَنا، فالعَقْلُ العَرَبِيُّ في عَهْدِ سِيْبَوَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَعْتَمِدُ إلاّ عَلَى ثَقَافَتِهِ الخَالِصَةِ، ولَيْسَ بَيْنَ شُيُوخِهِ مُتَفَلْسِفٌ أوْ مُتَمَنْطِقٌ(٢).

أمَّا الوَصْفُ فهو مَنْهَجٌ اتَّخَذَهُ الأوَائِلُ مِن النُّحَاةِ في تَقْرِيْبِ الفِكْرَةِ إلى المُتَعَلِّمِيْنَ، فهو مِثْلُ التَّعْلِيْلِ في احْتِيَاجِ المُتَعَلِّمِ لَهُمَا، فالذي أرَاهُ أنَّ النَّحْوَ قَدْ بَدَأَ باتّخَاذِ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ سَبِيْلاً لَهُ في تَوْضِيْحِ العَلاقَاتِ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ، قَالَ تَمّام حَسَّان: "إنَّ تَارِيْخَ دِرَاسَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ لِيَعْرِضُ عَلَيْنَا في بِدَايَتِهِ مُحَاوَلَةً جِدِّيَّةً لإنْشَاءِ مَنْهَجٍ وَصْفِيٍّ في دِرَاسَةِ اللُّغَةِ، يَقُومُ عَلَى جَمْعِ اللُّغَةِ ورِوَايَاتِها، ثُمَّ مُلاحَظَةِ المَادَّةِ المَجْمُوعَةِ، واسْتِقْرَائِها، والخُرُوجِ بَعْدَ ذَلِكَ بِنَتَائِجَ لَهَا طَبِيْعَةُ الوَصْفِ اللُّغَوِيِّ السَّلِيْمِ"(٣)، ومَا أرَاهُ أنَّ تَعْلِيْلَ الظَّاهِرَةِ تَعْلِيْلاً أوَّلِيًّا لا ثَوَانِيَ، أو ثَوالثَ جُزْءٌ مِنْ وَصْفِها، فالوَصْفُ السَّلِيْمُ للغةِ هو ذاكَ الّذي يَقُومُ عَلَى مَعْرِفَةِ العَلاقَاتِ بَيْنَ عَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، ولا يَتِمُّ هذا الوَصْفُ إلا بِبَيَانِ السَّبَبِ في تَكَوُّنِ هذه العلاقات.

ويَرْتَبِطُ التَّعْلِيْلُ أيْضًا بالقِيَاسِ، فهُنَاكَ قِيَاسُ حُكْمٍ عَلى حُكْمٍ لاشْتِرَاكٍ في العِلَّةِ، وهذا يُؤَكِّدُ مَا أذْهَبُ إليهِ في أنَّ التَّعْلِيْلَ جُزْءٌ مِن الوَصْفِ، فالعِلَّةُ الّتي تَمَّ اسْتِنْبَاطُها لَيْسَتْ جُزْءًا مِن القِيَاس، وإنَّمَا هي الّتي سَبَّبَتْ وُجُودَ القِيَاس، فالعِلَّةُ إذَنْ سَبَقَتِ القِيَاسَ، ومَا سَبَقَ القِيَاسَ إلاّ المَنْهَجُ الوَصْفِيُّ، وأرَى أيْضًا أنَّ التَّعْلِيْلَ أوْجَدَ مَا يُسَمَّى بِنَظَرِيَّةِ العَامِلِ، ولكنَّهُ لَيْسَ مِنْها، فهو قَدْ سَبَقَها.

ومَا يَعْنِيْنا هُنا هو العَلاقَةُ الّتي تَرْبِطُ التَّعْلِيْلَ بالوَصْفِ، ولا شَكَّ أنَّ "التَّعْلِيْلَ المَنْطِقِيَّ لا يَصْلُحُ وَسِيْلَةً عِلْمِيَّةً في اللُّغَةِ بِخَاصَّةٍ، وفي الظَّوَاهِرِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بِعَامَّةٍ"(٤)، وهذا التَّعْلِيْلُ هو الّذي رَفَضَهُ ابنُ مَضَاءٍ، وهو لَيْسَ بالفَاشِي المُنْتَشِرِ في كُتُبِ النُّحَاة، فَأكْثَرُهُم اعْتَمَدَ طَرِيْقَ الأوَائِلِ في التَّعْلِيْلِ، وهي التَّعْلِيْلاتُ البَسِيْطَةُ البَعِيْدَةُ عَن الفَلْسَفَةِ، القَرِيْبَةُ مِن المَعْنى، وهي بذلِكَ تَكُونُ أقْرَبَ إلى أذْهَانِ المُتَعَلِّمِيْنَ مِن العَجَمِ وغَيْرِهِم.

وهذا التَّعْلِيْلُ بهذا الوَصْفِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُصْطَلَح (التَّعْلِيْل الوَصْفِيِّ) كَمَا أطْلَقَه الدكتور محمّد عيد، قَالَ: "التَّعْلِيْلُ الوَصْفِيُّ في اللُّغَةِ يُحَقِّقُهُ اسْتِخْلاصُ مُلاحَظَةٍ اسْتِقْرَائِيَّةٍ، يُعْتَقَدُ أنَّهَا تُفَسِّرُ الظَّاهِرَةَ اللُّغَوِيَّةَ مَوْضُوعَ البَحْثِ، فَإذا مَا تَأكَّدَ البَاحِثُ أنَّها يُمْكِنُ أنْ تُتَّخَذَ قَاعِدَةً اتَّخَذَها كَذلِكَ، ويَصْدُقُ عَلَيْها حِيْنَئذ أنَّها عِلّةٌ صوريَّةٌ، تُوصَفُ بها الأمْثِلَةُ المُسْتَقْرَأةُ، إذْ تُدْرَسُ اللُّغَةُ عَلَى أنَّها كَيْفِيّاتٌ تُقَرَّرُ، وَوَاقِعٌ يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، ولَيْسَ هُنَاكَ غَايَةٌ للبَاحِثِ وَرَاءَ هذا الوَاقِعِ"(٥)، ويُتَابِعُ:

(١) المبارك، د.مازن، النّحو العربي، العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها٥٨.
(٢) شاهين، د.عبد الصّبور (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م)، في التّطوّر اللّغويّ، ط٢، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ص١٧١.
(٣) حسان، د.تمام، (١٩٥٨م)، اللغة بين المعيارية و الوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص٢٢.
(٤) عيد، د.محمّد، (١٤١٠هـ ١٩٨٩م)، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة، ط٤، عالم الكتب، ص١٤١.
(٥) عيد، د.محمّد، أصول النّحو العربي١٤٥.

"ويُضَافُ لِذلِكَ أنَّ التَّعْلِيْلَ الوَصْفِيَّ أو العِلَلَ الأُوَلَ كَما قَالَ ابنُ مَضَاء، أو العِلَلَ التَّعْلِيْمِيَّة كَما سَمّاها النُّحاة يَتَّفِقُ مَع اعْتِبَارِ اللّغَةِ ظَاهِرَةً اجْتِمَاعِيَّة تُوصَفُ بِذِكْرِ خَوَاصِّها، فالعُرْفُ اللُّغَوِيُّ والاجْتِمَاعِيُّ هو أسَاسُ كُلِّ وَصْفٍ في اللُّغَةِ"(١).

وأرَى أنَّ التَّعْلِيْلَ الذي استَعْمَلَهُ النُّحَاةُ الأوَائِلُ تَعْلِيْلٌ يَتَنَاسَبُ مَع وَاقِعِ العَمَلِيَّةِ التَّعْلِيْمِيَّةِ، فهو تَعْلِيْلٌ أرَادُوا بِهِ تَقْرِيْبَ الفِكْرَةِ إلى الأذْهَانِ؛ ولِذلِك كَانَ أقْرَبَ إلى الوَصْفِ، وهذا الوصْفُ المُعَلَّلُ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ التَّعْلِيْمِ، ولَمْ يَكُنْ تَعْلِيْلاً فَلسَفِيًّا مُمَنْطَقًا، فالمَنْطِقُ والفَلسَفَةُ لا يُفِيْدَانِ في الوَاقِعِ الَّذي عَاشَهُ الأوَائِلُ.

ويُعَدُّ سِيْبَوَيْهِ واحِدًا مِن النُّحَاةِ الأوَائِلِ الذين انْعَقَدَ النَّحْوُ عَلَى عُقُولِهِم، وكَانَ كِتَابُهُ نِتَاجَ تَفْكِيْرِهِم، ومِنْ خِلالِهِ يُمْكِنُنا التَّعَرُّفُ إلى طَبِيْعَةِ اسْتِعْمَالِ الأوَائِلِ لِهذا المُصْطَلَحِ، وقَدْ ذَكَرْتُ سَابِقًا أنِّي لَمْ أجِدْ في كِتَابِ سِيْبَوَيهِ مُصْطَلح (التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ) إعْرَابًا، أوْ وَصْفًا أوْ تَعْلِيلاً، وإنَّمَا كَانَ يَعْقِدُ التَّشْبِيْهَ بَيْنَ تَرْكِيْبَيْنِ وَصْفًا وتَعْلِيْلاً، ويُمْكِنُ التَّأكُّدُ مِنْ ذلك من خِلالِ مَا نُسِبَ إلى سِيْبَوَيْهِ أنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ.

ولَمْ يَنْسِبِ النُّحَاةُ إلى سِيْبَوَيهِ النَّصْبَ عَلَى (التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ) مُصْطَلَحًا إعْرَابِيًّا إلاّ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

المَوْضِعُ الأوَّلُ: نَصْبُ المُسْتَثْنَى

للنُّحَاةِ في هذه المَسْأَلَةِ آرَاءٌ كَثِيرَةٌ(٢)، ففي نَاصِبِ المُسْتَثْنى ثَمَانِيَةُ آراءٍ، نُسِبَ أرْبَعَةٌ مِنْها لِسِيْبَوَيْهِ، وكَانَ لإبْهَامِ عِبَارَتِهِ دَوْرٌ في وُجُودِ هذه الآرَاءِ، وعِبَارَتُهُ في هذا المَوضِعِ هي قَوْلُهُ: "عَامِلاً فيه ما قَبْلَه مِن الكَلامِ كَما تَعْمَلُ عِشْرونَ فيما بَعْدَها إذا قُلتَ: عِشْرونَ دِرْهَمًا"(٣)، ولا أرَى في هذه العِبَارَةِ إلاّ الوَصْفَ، فهو قَدْ عَقَدَ مُشَابَهَةً أرَادَ مِنْها تَقْرِيْبَ فِكْرَةِ نَصْبِ المُسْتَثْنى إلى الذّهن، لكنَّ أفْهَامَ النُّحَاةِ اخْتَلَفَتْ في تَفْسِيْرِ هذه العِبَارَةِ، فَخَرَجَ عَنْهُم أرْبَعَةُ آرَاء.

---

(١) عيد، د.محمّد، أصول النّحو العربي١٤٧.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الأنباري، الإنصاف٢٦٠/١، والأنباري، أبا البركات، (١٤١٥هـ ١٩٩٥م)، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل-بيروت، ص٢٠١، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، (١٩٩٠م)، شرح التسهيل ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود. مُحَمَّد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ص٢٧١/٢، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١ والرضي، شرح الرضي على الكافية ٢٢٦/١ وابن يعيش، شرح المفصّل ٧٦/٢ وابن خروف الإشْبيليّ، علي بن محمّد (١٤١٩هـ)، شرح جُمل الزّجّاجي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة، ص٩٥٨، وابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي٢٥٢/٢، وابن عقيل، بهاء الدّين، (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق، د.محمّد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، دار المدني للطباعة والنّشر والتّوزيع، ص٥٥٥/١، والأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك١٤٣/٢ وأبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٣٠٠/٢، والسّيوطي، الهمع ٢٥٢/٣، والأزهري، التّصريح ٣٤٩/١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣١٠/٢.

رَأى ابْنُ عُصْفُورٍ فِيْها تَشْبِيْهَ انْتِصَابِ التَّمْيِيْزِ في عِبَارَتِهِ بالمَنْصُوبِ في قَوْلِكَ: (هو أحْسَنُ مِنْك وَجْهًا)، فالوَجْهُ مِنْ تَتِمَّةِ (أحْسَنَ) كَما أنَّ الدِّرْهَمَ كَذَلِكَ[١]، وإذا كَانَ الدِّرْهَمُ يَنْتَصِبُ بهذا الشَّكْلِ، فالمُسْتَثْنى كذلك، فذَهَبَ إلى أنّ المُسْتَثْنَى يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الكَلامِ[٢].

وذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ إلى أنَّ العَامِلَ الفِعْلُ الأوَّلُ، قالَ في شَرْحِ الجُمَلِ: "والعَامِلُ في الاسْمِ المَنْصُوبِ في الصَّحِيحِ مِنْ الأقْوالِ وهو قولُ سِيْبَوَيْه الفِعْلُ الأوَّلُ"[٣]، وهذا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ سِيْبَوَيْه: "عامِلاً فيهِ ما قَبْلَه مِن الكلامِ"[٤]، وأبْرَزُ العَوامِلِ المَوْجُودَةِ قَبْلَه هو الفِعْلُ.

واخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ أنَّ العَامِلَ عِنْدَه هو (إلا)، ونَسَبَهُ في شَرْحِ التسْهِيلِ لسِيْبَوَيْه والمُبَرِّدِ والجُرْجانيِّ[٥]، ويُمْكِنُ أنْ يُفْهَمَ هذا الرّأي أيْضًا مِنْ عِبارَةِ سِيْبَوَيْه السَّابِقَةِ في قَوْلِهِ: "عامِلاً فيهِ ما قَبْلَه من الكَلامِ"[٦].

ورَابِعُها: رَأيُ الجُمْهورِ، ونُسِبَ إلى سِيْبَوَيْه[٧]، وهو أنَّ العَامِلَ عنْدَه هو الفِعْلُ المُتَقَدِّمُ بواسِطَةِ (إلا)، واسْتَدَلَّ النُّحَاةُ عَلَى ذلك بعِدَّةِ أُمُورٍ مِنْها (التَّشْبيهُ بالمَفْعُول)، فقَدْ جَاءَ المُسْتَثْنى بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ كَمَا يَأتِي المَفْعُولُ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ[٨].

فَعِبَارَةُ سِيْبَوَيْهِ وَاضِحِةٌ في وَصْفِ النَّصْبِ في المُسْتَثْنى مِنْ خِلالِ عَقْدِ مُشَابَهَةٍ بَيْنَ عَامِلِ النَّصْبِ في المُسْتَثْنى وعَامِلِ النَّصْبِ في التَّمْيِيْزِ والحَالِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، ثُمَّ إنَّهُ وُجِدَ في كِتَابِ سِيْبَوَيْهِ مِثْلُ هذه المُشَابَهَةِ، قَالَ: "وانْتَصَبَ؛ لأنَّ هذا الكَلامَ قَدْ عَمِلَ فِيْها كَمَا عَمِلَ (الرَّجُلُ) في العِلْمِ حِيْنَ قُلْتَ: (أنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)، فالعِلْمُ مُنْتَصِبٌ عَلى مَا فَسَّرْتُ لكَ، وعَمِلَ فِيْهِ مَا قَبْلَهُ، كَمَا عَمِلَ (عِشْرُونَ) في الدِّرْهَم حِيْنَ قُلْتَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) لأنَّ الدِّرْهَمَ لَيْسَ مِن اسْمِ العِشْرِين"[٩].

وقَدْ ذَكَرْتُ سَابِقًا أنَّ عِبَارَةَ المُبَرِّدِ فَسَّرَهَا النُّحَاةُ بعِدَّةِ وُجُوهٍ، فَنُسِبَ إلَيْهِ أيْضًا عِدَّةُ آرَاءٍ[١٠]، قَالَ في المُقْتَضَبِ: "وذلكَ لأنَّكَ لمَّا قُلْتَ: (جَاءَني القَوْمُ) وَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أنَّ (زَيْدًا) فِيْهِم، فَلَمّا قُلْتَ: (إلاّ زَيْدًا) كَانَتْ (إلا) بَدَلاً مِنْ قَوْلِكَ: أعْني زَيْدًا، وأسْتَثْني في مَنْ جَاءَني زَيْدًا، فكانَتْ بَدَلاً مِنْ الفِعْل"[١١].

---

(١) انظر الأزهري، التّصريح ٣٤٩/١.
(٢) انظر ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي٢٥٤/٢.
(٣) ابن خروف، شرح جمل الزّجّاجي ٩٥٨.
(٤) سيبويه، الكتاب ٢/ ٣١٠
(٥) انظر رأي ابن مالك في ابن مالك، محمّد بن عبدالله، (١٩٦٧م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، ص١٠١، وابن مالك، شرح التسهيل ٢٧١/٢.
(٦) سيبويه، الكتاب ٢/ ٣١٠
(٧) انظر أبا حيّان، ارتشاف الضرب٢/ ٣٠٠.
(٨) انظر السيوطي، الهمع ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.
(٩) سيبويه، الكتاب١١٨/٢
(١٠) انظر النّجار، شريف عبد الكريم (أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النحوي)٤٤.
(١١) المبرد، المقتضب ٣٩٠/٤.

وتُشِيْرُ هذه النُّصُوصُ مِنْ كِتَابِ سِيْبَوَيْهِ والمُقْتَضَبِ في هذا المَوْضِعِ إلى أَنَّهُمَا لَمْ يُرِيْدا إلاّ الوَصْفَ المَحْضَ، وكَانَتْ غَايَتُهُما مِنْ عَقْدِ هذه المُشَابَهَةِ تَقْرِيْبَ الفِكْرَةِ مِنْ ذِهْنِ المُتَعَلِّمِ، لا أَنْ يَكُونَ الهَدَفُ مِنْ ذلك أنْ يَكُونَ المُسْتَثْنى مَنْصوبًا عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ حَقِيْقِيٌّ كما نُسِبَ إلى المُبَرِّدِ، والمُصْطَلَحُ الإعْرَابِيُّ عِنْدَهما هو المُسْتَثْنى[١]، كَمَا أَنَّ اسْتِعْمَالَهُم لهذا المُصْطَلَحِ الإعْرَابِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم أَرَادُوا بِالتَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ، أو المَفْعُول الحَقِيقِيِّ المَعْنى وإِيْصَالَهُ إلى المُتَعَلِّمِ، لا الإعْرَابَ، وقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ عِنْدَ المُبَرِّدِ، قَالَ في المُقْتَضَبِ: "اعْلَمْ أنّهُ لا يَنْتَصِبُ شَيءٌ إلاّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ في لَفْظٍ أو مَعْنًى"[٢]، وأرَى أنّ المُبَرِّدَ لَمْ يُرِدْ يُرِدْ مِنْ ذلك إلاّ تَقْرِيْبَ المَعْنى إلى ذِهْنِ المُتَعَلِّمِ، فهو قَدْ أَرَادَ مُقَارَبَةَ المَنْصُوبَاتِ المُخْتَلِفَةِ من المَفْعُولِ به.

المَوْضِعُ الثاني: إعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالى: "بالأَخْسَرِيْنَ أعْمَالاً"[٣].

نَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ إلى سِيْبَوَيْهِ أنَّ (أعْمالاً) في الآيَةِ الكَرِيْمَةِ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ، قَالَ: "وقَالَ سِيْبَوَيه: (أعْمَالاً) مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ"[٤]، ثُمَّ رَدَّ هذا الرَّأيَ بِأَنَّ "اسْمَ التَّفْضِيْلِ لا يُشَبَّهُ باسْمِ الفاعِلِ؛ لأَنَّهُ لا تَلْحَقُهُ عَلامَاتُ الفُرُوعِ إلاّ بِشَرْطٍ، والصَّوَابُ أَنَّهُ تَمْيِيْزٌ"[٥].

والإعْرَابُ بِالتَّمْيِيْزِ هو إعْرَابُ كَثِيْرٍ مِن النُّحَاةِ[٦]، وأرَى أَنَّهُ إعْرَابُ سِيْبَوَيْه، فلا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَتِهِ إلا القَوْلُ بِالتَّمْيِيْزِ، لكنَّهُ أَرَادَ تَقْرِيْبَ فِكْرَةِ نَصْبِ الاسْمِ بَعْدَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ مِنْ خِلالِ التَّمْثِيْلِ بالآيَةِ الكَرِيْمَةِ، قَالَ: "فَأَثْبَتَّ النُونَ فَلَيْسَ إلاّ النَّصْبُ، وذلك قَوْلُهُم: (هُم الطَّيِّبُونَ الأَخْبَارَ)، و(هُما الحَسَنَانِ الوُجُوهَ) ومِنْ ذلك قَوْلُهُ تَعَالى: "قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرِينَ أعمَالاً"[٧]، فالمُرَادُ نَصْبُ الجَمْعِ بَعْدَ المُشْتَقِّ، ولِذلِكَ قَالَ: "فإذا ثَنَّيْتَ أوْ جَمَعْتَ"، ولَيْسَ المُرَادُ النَّصْبَ عَلى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ كَمَا هو إعْرَابُ (الوُجُوه) في قَوْلِكَ: (هُمَا الحَسَنَانِ الوُجُوهَ) عِنْدَ كَثِيْرٍ مِن النُّحَاةِ.

ولا أرَى هذا النَّصّ في كِتَابِ سِيْبَوَيْهِ يَخْتَلِفُ عَنْ مَا وَرَدَ عِنْدَ المُبَرِّدِ، فالتَّشْبِيْهُ وَارِدٌ في النَّصَّيْنِ، وهذا مِمّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ التَّشْبِيهَ وَصْفًا، وهو تَقْرِيْبٌ للفِكْرَةِ، قَالَ المُبَرِّدُ: "فَعَلَى هذا تُمَيِّزُ إذا حَذَفْتَ الأَلِفَ واللامَ، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ الحَسَنَيْنِ وُجُوهًا، كَمَا قَالَ اللهُ

(١) انظر سيبويه، الكتاب٢/٣١١، والمبرّد، المقتضب٤/٣٩٤.
(٢) المبرّد، المقتضب٤/٢٩٩.
(٣) الكهف١٠٣
(٤) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ص٧٠٦.
(٥) ابن هشام، مغني اللبيب٧٠٦.
(٦) انظر المبرد، المقتضب٤/١٦٢، والعكبري، أبا البقاء، (١٩٧٦م)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص٢/٨٦٣، ومكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد، (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٤٤٨.
(٧) سيبويه، الكتاب١/٢٠١.

عَزَّ وجَلَّ: "هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأخْسَرِيْنَ أعْمَالاً"[١]، والفَرْقُ بَيْنَهُما أنَّ المُبَرّدَ اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ (تُمَيِّزُ)، أمّا التَّشْبِيْهُ فهو هو.

وهُنَاكَ قَوْلٌ آخَرُ في الآيَةِ نَسَبَهُ ابْنُ هِشَامٍ إلى بَعْضِهِم، وهو أنَّ (أعْمَالاً) مَفْعُولٌ بِهِ، ورُدَّ هذا الرَّأيُ بِأنَّ (خَسِرَ) فِعْلٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ[٢]، وهذا يُؤكّدُ أنَّ النُّحَاةَ يَرَوْنَ أنَّ المُشَبَّهَ بِالمَفْعُولِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ حَقِيْقَةً، وأنَّ المَفْعُولَ الحَقِيْقِيَّ هو مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ فاعِلٍ حَقِيْقَةً، ولِذلِكَ رَدُّوا هذا الرّأيَ، فالفِعْلُ لا يَتَعَدّى إلى مَفْعُولٍ حَتّى يُقَالَ عَنْ مَفْعُولِهِ: إنَّهُ مَفْعُولٌ به.

المَوْضِعُ الثّالِثُ: نَصْبُ (زَيْدٍ) في قَوْلِكَ: (الضّارِبُ زَيْدًا).

قَالَ ابْنُ يَعِيْشَ: "وكَانَ الأخْفَشُ يَزْعُمُ أنَّ المَنْصُوبَ في قَوْلِكَ: (هذا الضَّارِبُ زَيْدًا) إذَا كَانَ مَاضِيًا إنَّمَا يَنْتَصِبُ كَمَا يَنْتَصِبُ (هذا الحَسَنُ الوَجْهَ) عَلَى التَّشْبِيْه بالمَفْعُول، ولَيْسَ عَلَى المَفْعُولِ الصَّرِيْحِ، والمَذْهَبُ الأوّلُ، وعَلَيْهِ سِيْبَوَيْه"[٣].

وقَدْ بَحَثْتُ في كِتَابِ سِيْبَوَيْهِ عَمّا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ يَعِيْشَ: "إذا كَانَ مَاضِيًا" فَلَمْ أجِدْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ في هذا المَوْضِعِ، ووَجَدْتُ في كِتَابِهِ نُصُوصًا كَثِيْرَةً تَدُلُّ عَلَى الوَصْفِ في هذا التَّرْكِيْبِ، وهو مَا فَهِمَ مِنْهُ ابْنُ يَعِيْشَ التَّشْبِيْهَ بِالمَفْعُولِ، ونُصُوصًا صَرِيْحَةً تَدُلُّ عَلَى أنَّ المَنْصُوبَ في قَوْلِكَ: (الضّارِبُ زَيْدًا) مَفْعُولٌ به.

فَمِن النُّصُوصِ التي تَدُلُّ عَلَى الوَصْفِ قَولُ سِيْبَوَيْهِ: "ألا تَرَى أنَّه لا يَجُوزُ: "أنْ تَقُولَ: (مَا زَيْدًا أنَا الضّارِبُ)، ولا: (زَيْدًا أنْتَ الضَّارِبُ) وإنّمَا تَقُولُ: (الضَّارِبُ زَيْدًا) عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ: (الحَسَنُ وَجْهًا)"[٤]، فهذه مُشَابَهَةٌ وَصْفِيَّةٌ يُرَادُ مِنْهَا عَدَمُ جَوَازِ تَقْدِيْمِ المَعْمُولِ، ولَيْسَ المَقْصُودُ فِيْها الإعْرَابَ.

ومِنْها قَوْلُهُ: "فإنَّمَا أُدْخِلتِ الألِفُ واللامُ في: (الحَسَنِ)، ثُمَّ أعْمَلْتَهُ كَمَا قَالَ: (الضَّارِبُ زَيْدًا)، وعَلَى هذا الوَجْهِ تَقُولُ: (هو الحَسَنُ الوَجْهَ) وهي عَرَبِيَّةٌ جَيِّدَةٌ"[٥]، وهذا التَّشْبِيْهُ وَاضِحٌ في أنَّهُ للدَّلالَةِ عَلَى دُخُولِ اللامِ عَلَى الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وإعْمَالِها.

أمّا النُّصُوصُ الصَّرِيْحَةُ في إعْرَابِ المَنْصُوبِ مَفْعُولاً فهي كَثِيْرَةٌ أيْضًا، ويَكْفِيْنَا مِنْها قَوْلُ سِيْبَوَيْه: "هذا بَابٌ مِنْ اسْمِ الفَاعِلِ الذي جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ المُضَارِعِ في المَفْعُولِ في المَعْنَى، فَإذا أرَدْتَ فِيْه مِن المَعْنَى مَا أرَدْتَ في (يَفعَلُ) كَانَ نَكِرةً مُنَوّنًا، وذلك قَوْلُكَ: (هذا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا)، فَمَعْنَاهُ، وعَمَلُه مِثْلُ: (هذا يَضْرِبُ زَيْدًا غَدًا)"[٦].

---

(١) المبرّد، المقتضب٤/١٦٢.
(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٧٠٦.
(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل٦/٧٧.ولم أجد ما نقله ابن يعيش عن الأخفش في معانيه.
(٤) سيبويه، الكتاب١/١٣٠.
(٥) سيبويه، الكتاب١/٢٠١.
(٦) سيبويه، الكتاب١/١٦٤.

تُؤَكِّدُ هذه المَوَاضِعُ أنَّ استِعْمَالَ سِيْبَوَيه للمُشَابَهَةِ بَيْنَ تَركِيْبَيْن لَمْ يَكُنْ إعْرَابِيًّا في ظَاهِرِه، ولا تَعْلِيْلِيًّا، وإنَّما الظَّاهِرُ مِن النُّصُوص أنَّهُ أرَادَ وَصْفَ التَّرْكِيْبِ، وأرَادَ مِن الوَصْفِ تَقْرِيْبَ الحَالَةِ الإعْرَابِيَّةِ مِن الذّهْن، وقد اتَّضَحَ أيْضًا أنَّ سِيْبَوَيْهِ لَمْ يَسْتَعْمِلْ هذا المُصْطَلَحَ، وأنَّ نِسْبَةَ هذا الإعْرَابِ لَهُ بهذا المُصْطَلَح جَاءَتْ مِن المُتَأخِّرِيْنَ، كَمَا يَتَبَيَّنُ أنَّ المُتَأخِّرِيْنَ قَد اخْتَلفُوا في تَفْسِيْرِ عِبَارَةِ سِيْبَوَيهِ، وهذا الخِلافُ يَدُلُّ عَلى أنَّ تَفْسِيْرَ المُشَابَهَةِ التي عَقَدَها سِيْبَوَيْه بالقَوْلِ إنَّ أحَدَ المُشَبَّهَيْن مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ تَفْسِيْرٌ يَحْتَاجُ إلى نظر.

أمَّا مُصْطَلَحُ (التَّشْبِيْه بالمَفْعُول) تَعْلِيْلاً فهو ظَاهِرٌ في استِعْمَال النُّحَاةِ، فالمُشَابَهَةُ عِلَّةٌ مِن عِلَلِ النَّحْوِ القِيَاسِيَّةِ[١]؛ ولِذَلِكَ سَنَجِدُ كَثِيْرًا مِنْ عِبَارَاتِهم تَدُلُّ عَلى ذلك، فَكُلُّ مُشَابَهَةٍ بَيْنَ تَرْكِيْبَيْن يُمْكِنُ أنْ تَكُونَ عِلَّةً للحُكْم النَّحْوِيِّ الذي عُقِدَتْ لأجْلِهِ هذه المُشَابَهَةُ.

ويُمْكِنُ أنْ يُفْهَمَ مِن هذا المُصْطَلَح في عِبَارَاتِ بَعْضِ النُّحَاةِ التَّعْلِيْلُ للحُكْم النَّحْوِيِّ، ويُفْهَمَ الوَصْفُ للحُكْمِ نَفْسِهِ في عِبَارَاتِ آخَرِيْنَ، وهذا يُؤَكِّدُ أنَّهُم أرَادُوا بهذا المُصْطَلَح أمْرًا وَاحِدًا، وأرَى أنَّهم أرَادُوا بذلكَ وَصْفَ التَّرْكِيْبِ، أوْ تَعْلِيْلَهُ تَعْلِيْلاً لا يُخْرِجُهُ عمّا يُفْهَمُ مِن الوَصْفِ، وبِذلِكَ يُقَرِّبُ الفِكْرَةَ مِن الذّهْن.

والأقْرَبُ إلى ذلِكَ عِنْدِي مَا قِيْلَ في الأفْعَالِ النَّاقِصَةِ، والحُرُوفِ النَّاسِخَةِ، قَالَ ابْنُ السّرّاج في (كَانَ وأخَوَاتِها) : "فرَفَعُوا بِهَا مَا كَانَ مُبْتَدأً تَشْبِيْهًا بالفَاعِل، ونَصَبُوا بِهَا الخَبَرَ تَشْبِيْهًا بالمَفْعُول، فَقَالُوا: (كَانَ عَبْدُ الله أخَاكَ)، كَمَا قَالُوا: (ضَرَبَ عَبْدُ الله أخَاكَ)"[٢]، فهذه العِبَارَةُ يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِها تَعْلِيْلُ رَفْعِ (اسم كانَ) المُبْتَدأ بمُشَابَهَتِهِ للفَاعِل، وتَعْلِيْلُ نَصْبِ (خَبَرِ كَانَ) الخَبَرِ بمُشَابَهَتِهِ للمَفْعُول، وهذا تَعْبِيْرُ جُمْلَةٍ مِن النُّحَاةِ في هذا المَوْضِع[٣].

وإذا ذَهَبْتَ إلى عِبَارَةِ فَرِيْقٍ آخَرَ مِن النُّحَاةِ تَجِدُ فَهْمًا آخَرَ يَحْمِلُهُ ظَاهِرُ تَعْبِيْرِهِم، وهو الوَصْفُ، قَالَ ابْنُ جِنِّي: "فهذِهِ الأفْعَالُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَأ والخَبَر، فَتَرْفَعُ المُبْتَدأ، ويَصِيْرُ اسْمَها، وتَنْصُبُ الخَبَرَ، ويَصِيْرُ خَبَرَها، واسْمُها مُشَبَّهٌ بالفَاعِل، وخَبَرُها مُشَبَّهٌ بالمَفْعُول"[٤]، فالظَّاهِرُ مِن النّصِّ وَصْفُ اسْم كَانَ بتَشْبِيْهِهِ بالفَاعِل، ووَصْفِ خَبَرِها بتَشْبِيْهِهِ بالمَفْعُول، وهذا أيْضًا تَعْبِيْرُ جُمْلَةٍ مِن النُّحَاةِ في هذا المَوْضِع[٥].

---

(١) انظر السيوطي، جلال الدّين، (١٩٨٨م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ص١٠٠، ومحمّد الخضر حسين،(١٩٨٣م)، القياس في اللّغة العربيّة، ط٢، دار الحداثة، ص٧٤-٧٥.

(٢) ابن السرّاج، الأصول في النحو ٨٢/١.

(٣) انظر الأنباري، أسرار العربية١٣٥، وابن هشام الأنصاري، جمال الدين، (١٣٩٩هـ ١٩٧٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت، ص٢٣١/١، والسيوطي، همع الهوامع٤٠٩/١، وابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل٦٦٢/٢، والأزهري، التّصريح١٨٤/١.

(٤) ابن جنّي، اللمع٣٦.

(٥) انظر الوراق، علل النحو٢٥٣، والأنباري، الإنصاف٨٢٦/٢، وابن فلاح المغني في النّحو٧٩٢.

وقَدْ يَدُلُّ قَوْلُ الرَّضِيِّ عَلَى المَعْنَيَيْن، قَالَ: "اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَذْهَبَهُ[يَعْنِي ابْنَ الحَاجِبِ] أنَّ الأصْلَ في رَفْعِ الأسْمَاءِ الفَاعِلُ، وفي نَصْبِها المَفْعُولُ، لَمْ يَكُنْ لهُ بُدٌّ مِنْ أنْ يَدَّعِي أنْ كُلَّ مَرْفُوعٍ أوْ مَنْصُوبٍ غَيْرَهُما، فهُما مُشَبّهان بهما مِنْ وَجْهٍ، كَمَا يُقَالُ: إنَّ المُبْتَدَأ يُشْبِهُ الفَاعِلَ؛ لِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إلَيْهِ، والخَبَرَ يُشْبِهُهُ؛ لِكَوْنِهِ ثَانِيَ جُزْأي الجُمْلَةِ، والخَبَرُ إنَّ وأخَوَاتُهَا يُشْبِهُهُ لِكَوْنِ عَامِلِهِ، أيْ: إنَّ وَأخَوَاتُها، مُشَابِهًا للفِعْلِ المُتَعَدِّي، إلاّ أنَّهُ قُدِّمَ مَنْصُوبُهُ عَلَى مَرْفُوعِه"[1]، فظَاهِرُ نَصِّهِ الوَصْفُ ويَحْتَمِلُ التَّعْلِيْلَ، لكِنّ التَّعْلِيْلَ تَرَجَّحَ عِنْدَمَا قَالَ بَعْدَ ذلِكَ: "وأمّا مَنْ قَالَ- وهو الحَقُّ-: إنَّ الرَّفْعَ عَلامَةُ العُمَدِ، فَاعِلةً كَانَتْ أو لا، والنَّصْبَ عَلامَةُ الفَضَلاتِ، مَفْعُولةً كَانَتْ أو لا، فَلا يَحْتَاجُ إلى تَشْبِيْهِ هذه المَرْفُوعَاتِ بالفَاعِلِ"[2].

التَّشْبِيْهُ بالمَفْعُولِ إعْرابًا

جَعَلَ ابْنُ مُعْطٍ في فُصُولِهِ المُشَبَّهَ بالمَفْعُولِ ضَرْبًا من ضُرُوبِ ما يَتَعَدّى إلَيْهِ جَمِيْعُ الأفْعَالِ المُتَعَدِّي وغَيْرِ المُتَعَدِّي، قَالَ: "الضَّرْبُ السّابِعُ: المُشَبَّهُ بالمَفْعُول، وهو التَّمْيِيْزُ إذا وَقَعَ مَعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: (الحَسَنُ الوَجْهَ)، و(الكَرِيْمُ الأبَ)"[3]، ولَمْ أجِدْ مَنْ يُتَابِعُهُ في تَخْصِيْصِ جَانِبٍ مِنْ مُصَنَّفِهِ لهذا المَنْصُوبِ إلاّ ابْنَ هِشَامٍ، قَالَ: "وأقُولُ السَّادِسُ مِنَ المَنْصُوبَاتِ المُشَبَّهُ بالمَفْعُولِ بِهِ، وهو المَنْصُوبُ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدّي إلى وَاحِدٍ، وذلكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ) بنَصْبِ الوَجْهِ"[4].

وقَدْ أشَرْتُ عِنْدَ حَدِيْثِي عَن المُصْطَلَحِ أنَّ من النُّحَاةِ مَنْ وَضَعَ في مُصَنَّفِهِ بابًا للتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ، وجَعَلَ من ذلك الحَالَ، والتّمْيِيْزَ والمُسْتَثْنَى، والمَعْرِفَةُ المَنْصُوبَةُ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ، وخَبَرُ كَانَ، واسْمُ إنّ، ولا التي لِنَفْي الجِنْس، وخَبَرُ مَا ولا المُشَبَّهَتَيْن بلَيْسَ، وقَصَدَ من ذلك الوَصْفَ، فلم يُعْرِب الحَالَ، أو المستثنى، أو اسْمِ إنّ مشبَّهًا بالمَفْعُول.

وتَبَايَنَتْ آرَاءُ النُّحَاةِ في هذا الوَجْهِ الإعْرَابِيِّ (المُشَبَّهُ بالمَفْعُول)، فَلَمْ يَتَّفِقوا في إعْرَابِ أيِّ اسْمٍ هذا الإعْرَابَ، فَكَانَتْ لَهُم وُجُوهٌ مُتَعَدِّدَةٌ في إعْرَابِهِ، وهذا التَّعَدُّدُ يُؤكّدُ أنَّ التَّشْبِيْهَاتِ التي عَقَدَها أوَائِلُ النُّحَاةِ لَمْ تَتَعَدَّ الغَايَةُ مِنْها الغَايَةَ الوَصْفِيَّةَ التَّعْلِيْمِيَّة، ولَمْ أجِدْ في كُتُبِ كَثِيْرٍ مِنْهُم هذا المُصْطَلَحَ، ولو وُجِدَ عِنْدَ بَعْضِهِم مَا تَعَدّى تِلْكَ الغَايَةِ.

وقَدْ صَرَّحَ النُّحَاةُ بهذا الوَجْهِ مِن الإعْرَابِ في جُمْلَةٍ مِن المَنْصُوبَاتِ:

---

(١) الرّضي، شرح الرّضي على الكافية١/٢٨٧.

(٢) الرّضي، شرح الرّضي على الكافية١/٢٨٧.

(٣) ابن معط، يحيى، (بدون سنة نشر)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ص١٩١.

(٤) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله، (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ص٣١٥.

الأوَّل: المَنْصُوبُ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ

جَاءَ في كَلامِ العَرَبِ نَصْبُ الاسْمِ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، سَوَاءٌ أكَانَ ذلِكَ الاسْمُ نَكِرَةً، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا)، أمْ مَعْرِفَةً، ووَرَدَ ذلِكَ في أشْعَارِهِم، قَالَ زُهَيْر يَصِفُ صَقْرًا: [البسيط]

أهْوَى لها أسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ   رِيشَ القَوادِمِ لم تُنْصَبْ له الشَّرَكُ[١]

ونَوَّنَ (مُطَّرِقٌ) كَمَا يُنَوَّنُ (حَسَنٌ)، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ)، و(رِيْشَ القَوادِمِ) مَنْصُوبٌ بـ(مُطَّرِقٍ) عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ بِهِ، ومِثْلُهُ قَوْلُ العَجَّاج: [الرّجز]

دِرَفْسَةٍ وَبَازِلٍ دِرَفْسِ
مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُؤُونَ الرَّأسِ[٢]

فـ (شُؤُونٌ) مُنْتَصِبٌ بـ(ضَخْمٍ) انْتِصَابَ الوَجْهِ بـ(حَسَنٍ).

والأصْلُ في هذا المَنْصُوبِ أنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، فالأصْلُ أنْ يُقَالَ: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، لكنَّ العَرَبَ لَمّا أرَادَتْ المُبَالَغَةَ حَوَّلَتْ التَّرْكِيْبَ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "والأصْلُ: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ) بالرَّفْعِ فَزَيْدٌ مُبْتَدأ وحَسَنٌ خَبَرٌ، وَوَجْهُهُ فَاعِلٌ بِحَسَنٍ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، وأنْتَ لوْ صَرَّحْتَ بالفِعْلِ، فَقُلْتَ: (حَسُنَ) بِضَمِّ السِّيْنِ وفَتْحِ النّونِ لوَجَبَ رَفْعُ الوَجْهِ بالفَاعِلِيَّةِ، فَكَذلِكَ حَقُّ الصِّفَةِ أنْ يَجِبَ مَعَها الرَّفْعُ، ولكنَّهُم قَصَدُوا المُبَالَغَةَ مَع الصِّفَةِ، فَحَوَّلُوا الإسْنَادَ عَن الوَجْهِ إلى ضَمِيْرٍ مُسْتَتِرٍ في الصِّفَةِ رَاجِعٍ إلى زَيْدٍ"[٣].

واخْتَلَفَ النُّحَاةُ في إعْرَابِ الاسْمِ المَنْصُوبِ في قَوْلِكَ: (حَسَنٌ وَجْهًا)، و(حَسَنٌ الوجهَ)[٤]، ولَهُمْ فيهِ ثَلاثَةُ آرَاءٍ:

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ثعلب، أحمد بن يحيى، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د.فخر الدّين قباوة، إعادة الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، ص١٣٢، وانظر البيت في سيبويه، الكتاب١/١٩٥، وفيه: (الشّبك)، وابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول، مخطوط محفوظ في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم١٧٦، لوحة ١٠٧، وابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل، (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤/٤٥١.

(٢) العجاج، (١٤١٦هـ١٩٩٥م)، ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشّرق العربي، بيروت،، ص٤١٠ وانظر البيت في سيبويه، الكتاب١/١٩٦، وابن إيازالبغدادي، المحصول في شرح الفصول، لوحة ١٠٧.

(٣) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب٣١٥.

(٤) انظر الخلاف في ابن يعيش، شرح المفصّل٦/٨٧، والرّضي، شرح الرّضي على الكافية٣/٤٤١، وابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل٢/١٠٨١، والإسفراييني، شرح الفريد٣٥٠-٣٥١، والأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك٣/٨، والأزهري، التصريح ٢/٨٤، وابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧، العلوي اليمني، يحيى بن حمزة، الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، مخطوط محفوظ في صنعاء، الجامع الكبير، غربية برقم (١) و (٢) نحو، لوحةج٢/١٣١.

الأوَّلُ: هو مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُول، سَواءٌ كَانَ مَعْرِفَةً، أوْ نَكِرَةً، وهو رَأيُ البَصْرِيِّيْنَ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاج في النَّكِرَةِ: "فَهْو أشْبَهُ شَيءٍ بِقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا)، قَالَ أبُو بَكْرٍ: ولَيْسَ هو عِنْدَ أَصْحَابِنَا كَذلِكَ؛ لأنَّ (وَجْهًا) عِنْدَهُم مَنْصُوبٌ بِأنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُول"(١)، وقَالَ ابْنُ إيازٍ في المَعْرِفَةِ: "لمّا كَانَ تَنْكِيْرُ التَّمْيِيْزِ لازمًا عِنْدَ أهْلِ البَصْرَةِ قَالُوا في نَحْوِ هذا: إنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ"(٢).

الثَّانِي: هو تَمْيِيْزٌ مَنْصُوبٌ، سَواءٌ كَانَ مَعْرِفَةً، أوْ نَكِرَةً، وهذا رأيُ الكُوفِيِّيْنَ(٣)، ونُسِبَ إلى الفَارِسِيِّ، قَالَ ابْنُ إيَازٍ: "ونَقَلَ أبُو طَالِبٍ العَبْدِيُّ أنَّ الشَّيْخَ أبَا عَلِيٍّ أجَازَ أنْ يَكُونَ انْتِصَابُ الوَجْهِ مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ) عَلى التَّمْيِيْزِ، والألِفُ واللاّمُ زَائِدَةٌ"(٤).

الثَّالِثُ: مِنْ النُّحَاةِ مَنْ فَصَّلَ، فَقَالَ: إنْ كَانَ المَعْمُولُ نَكِرَةً نَحْوُ: (حَسَنٌ وَجْهًا)، فهو مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيْزِ، وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: (حَسَنٌ الوَجْهَ)، فَهو مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ(٥).

والأصْلُ أنْ لا تَتَعَدَّى هذه الصِّفَةُ إلى المَنْصُوبِ؛ لأنَّها لا تَكُونُ إلا مِن اللازِمِ، ولكنَّهم حَمَلُوا اللازِمَ على المُتَعَدِّي، فَشَبَّهُوهُ بِهِ(٦)، وحُمِلَ عَلى ذَلِكَ أيْضًا المَنْصُوبُ باسْمِ الفَاعِلِ اللاّزِم، كَقَوْلِهِم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ الأبَ)، قَالَ ابْنُ أبِي الرَّبِيْع: "وهذا الذي فَعَلُوهُ في هذا فَعَلُوهُ أيْضًا في بَابِ اسْمِ الفَاعِلِ غَيْرِ المُتَعَدِّي، فَقَالُوا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ الأبَ)، وكَانَ الأصْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أبُوهُ، فَلَمّا طَالَ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ نَقَلُوا الضَّمِيْرَ لِيَزُولَ طُولُ اللّفْظِ، فَلَمّا نَقَلُوهُ صَارَ مُتَحَمّلاً للضّمِيْرِ طَالِبًا للنَّصْبِ، فَأشْبَهَ بِذلكَ اسْمَ الفَاعِلِ المُتَعَدّي فَقَالُوا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ الأبَ) بِنَصْبِ الأبِ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمفعُولِ بِهِ"(٧)، ومِنْ ذلِك مَا ذُكِرَ في قِرَاءَةِ ابْنِ أبِي عِبلَةَ في نَصْبِ (قَلْبه)(٨) (قَلْبَه)(٨) في قَوْلِهِ تَعَالَى: "فَإنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ"(٩)، واخْتُلِفَ في إعْرَابِهِ، فأجَازَ بَعْضُهُم أنْ يَنْتَصِبَ عَلَى عَلَى البَدَلِ من اسْمِ (إن) بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ(١٠)، ورجّحَ بعْضُهُم النّصْبَ على التّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "ومِنَ الوَهْمِ في الثّانِي قَوْلُ مَكّي في قِرَاءَةِ ابْنِ أبِي عِبلَة: "فَإنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ" بِالنَّصْبِ:

---

(١) ابن السرّاج، الأصول في النحو ٣٢٤/١.
(٢) ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧، وانظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب٣١٥ ، وابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٩١/٢.
(٣) ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧.
(٤) ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧.
(٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل٨٤/٦، ٨٧-٨٨ والأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك٨/٣ والعلوي اليمني، الأزهار الصّافية لوحة ج١٣١/٢، والإسفراييني، شرح الفريد٣٥٠-٣٥١.
(٦) انظر ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٨١/٢.
(٧) ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٨١/٢.
(٨) انظر القراءة في ابن خالويه، (بدون سنة نشر)، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، عنى بنشره برجستراسر، دار الهجرة، ص١٨، وابن عطية الأندلسي، أبا محمد عبد الحق بن غالب (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ص٣٨٨/١.
(٩) البقرة٢٨٣
(١٠) انظر تفسير البحر المحيط٣٧٣/٢.

إنَّ قَلْبَهُ تَمْيِيْزٌ، والصَّوابُ أنَّهُ مُشَبَّهٌ بالمفْعُولِ بِهِ"[١]، ونَقَلَ الزّمَخْشَرِيُّ وغَيْرُهُ قِراءَةً ثَانِيَةً عَن ابن ابن أبي عبلة، فذكَرَ أنَّه قرأ: (أثَّمَ قلبَهُ)، بفَتْحِ الهَمْزَةِ والثَّاءِ والمِيْمِ وتَشْدِيدِ الثَّاءِ، جَعَلَه فِعْلاً مَاضِيًا، و(قَلْبَه) بفتح البَاءِ نَصبًا عَلى المَفْعُولِ بأثَّمَ، أيْ: جَعَلَه آثمًا[٢].

ثُمَّ حُمِلَ عَلَى ذلكَ النَّصْبُ باسْمِ المَفْعُولِ أيضًا، قَالُوا: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعْروفٍ النّسبَ)، قَالَ في البَسِيْطِ: "الأصْلُ: مَعْرُوفٌ نَسَبُه، ثُمّ لمّا طَالَ نَقَلُوا الضّمِيْرَ، فَجَعَلُوهُ المَفْعُولَ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وصَارَ بَعْدَ رَفْعِهِ الضّمِيْرَ طَالِبًا للنّصْبِ، فَنُصِبَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول بِهِ"[٣].

وأرَى أنَّ التَّرَاكِيْبَ الآتِيَةَ:

١. (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا).
٢. (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ).
٣. (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ).

تَرَاكِيْبُ تَحْمِلُ دَلالَةً وَاحِدَةً، وهي بَيَانُ الحُسْنِ الذي يَتَحلَّى بِهِ زَيْدٌ، وهذا مَا يُقَدِّمُهُ التَّمْيِيْزُ، ويَكْفِي لَهُ التَّرْكِيْبُ الأوَّلُ، وهو التَّنْكِيْرُ، أمّا مَا وَرَدَ مِنْ تَعْرِيْفِهِ فَأرَى أنَّه قَدْ جَرَى فِيْه التَّحْوِيْلُ مِنْ خِلالِ زِيَادَةِ الألِفِ واللامِ في تَرْكِيْبٍ.

ويَظْهَرُ لِي أنَّ دُخُولَ هذه الزّيادَةِ جَاءَ رَغْبَةً مِن المُتَكَلِّمِ بتَأكِيْدِ الحُسْنِ الذي يَتَّصِفُ بِهِ زَيْدٌ، والمُبَالَغَةِ في ذلِكَ؛ ولِذلِكَ دَخَلَتْ الزِّيَادَةُ في المَوْضِعِ الَّذي يُمَيِّزُ هذا الحُسْنَ، وهو الوَجْهُ، ولا شَكَّ أنَّ الضَّمِيْرَ والألِفَ واللامَ عُنْصُرَانِ مِن العَنَاصِرِ الَّتي تَدُلُّ عَلَى التَّأكِيْدِ في الجُمْلَةِ.

وقَدْ خَرَجَ أبُو عَلِيٍّ الفَارسِيُّ مِن قَسْرِيَّةِ القَاعِدَةِ الَّتي يَتَمَسَّكُ بِهَا البَصْرِيُّونَ، فَمَنَعُوا القَوْلَ بالتَّمْيِيْزِ مُحْتَجِّيْنَ بتَعْرِيْفِهِ، فالفَارسِيُّ أدْرَكَ أنَّ الدّلالةَ في هذه التَّرَاكِيْبِ وَاحِدَةٌ، فَذَهَبَ إلى القَوْلِ بزِيَادَةِ الألِفِ واللامِ، ولَمَّا زِيْدَت الألِفُ واللامُ طَرَأتْ زِيَادَةٌ عَلَى المَعْنى، فَكُلُّ زِيَادَةٍ في المَبْنى يَتْبَعُها زِيَادَةٌ في المَعْنى، والزِّيَادَةُ التي طَرَأَتِ التَّأكِيْدُ والمُبَالَغَةُ، وهو الصّوابُ في هذا المَوْضِعِ.

وأمَّا الضَّمِيْرُ في التَّرْكِيْبِ الثّانِي فهو عُنْصُرٌ مُؤَكِّدٌ رابِطٌ، وهو أيْضًا تَرْكِيْبٌ مُحَوَّلٌ، وقَدْ ذَكَرَ هذا المَعْنى ابْنُ هِشَامٍ، إذْ قَالَ: "فَكَذلِكَ حَقُّ الصِّفَةِ أنْ يَجِبَ مَعَها الرَّفْعُ، ولكنَّهُم قَصَدُوا المُبَالَغَةَ مَع الصِّفَةِ، فَحَوَّلُوا الإسْنَادَ عَن الوَجْهِ إلى ضَمِيْرٍ مُسْتَتِرٍ في الصِّفَةِ رَاجِعٍ إلى زَيْدٍ"[٤]، وأرَى أنَّهُ لَمّا جَرَى تَحْوِيْلُ التَّرْكِيْبِ بتَغْيِيْرِ الحَرَكَةِ الإعْرَابِيَّةِ، انْتَقَلَتِ الدَّلالةُ مِنْ عَمَلِيَّةِ الإخْبَارِ المَحْض إلى التَّفْسِيْر.

---

(١) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٧٤٥، وانظر قول مكي في مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن١/١٤٦.
(٢) انظر الكشاف١/٣٥٧، وتفسير البحر المحيط٢/٣٧٣.
(٣) ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل٢/١٠٨١.
(٤) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب٣١٥.

الثاني: النَّصْبُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: "سَفِهَ نَفْسَهُ"[١]، وقَوْلِهِ: "بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا"[٢]، ونَحْوِه.

يَرْتَبِطُ إِعْرَابُ هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ بِالمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، فالخِلافُ فِيْهِما يَتَعَلَّقُ بِتَنْكِيْرِ التَّمْيِيْزِ وتَعْرِيْفِهِ، وقَدْ جَرَى مَجْرَاهُما قَوْلُهُم: (غَبِنَ رَأْيَهُ)، و(وَجِعَ بَطْنَهُ)، و(أَلِمَ رَأْسَهُ)، ولَمْ يَتَّفِقْ النُّحَاةُ كذلِكَ في إِعْرَابِ هذه التَّرَاكِيْبِ.

وقَدْ جَاءَ في نَصْبِ (نَفْسِهِ)، و(مَعِيْشَتِها) ونَحْوِهِما عِدَّةُ أقْوَالٍ[٣]:

الأوّلُ: هو مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيْزِ، وهو مَعْرِفَةٌ، وتَعْرِيْفُ التَّمْيِيْزِ رَأْيٌ نُسِبَ إلى الكُوفِيِّيْنَ وابْنِ الطَّرَاوَةِ[٤]، وهو رأيُ الفَرَّاءِ[٥]، قَالَ: "العَرَبُ تُوقِعُ (سَفِهَ) عَلَى (نَفْسِهِ)، وهي مَعْرِفَةٌ، وكَذلِكَ قَوْلُهُ: "بَطِرَتْ مَعِيْشَتَها"، وهي مِن المَعْرِفَةِ كَالنَّكِرَةِ؛ لأنَّهُ مُفَسِّرٌ، والمُفَسِّرُ في أكْثَرِ الكَلامِ نَكِرَةٌ"[٦]، وهو عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيُّ شَاذٌّ[٧].

ولا يَجُوزُ هذا الرّأيُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ، فلا يَكُونُ التَّمْيِيْزُ عِنْدَهُم إلاّ نَكِرَةً[٨]، قَالَ المُبَرِّدُ: "ولَمْ "ولَمْ يَجُزْ أنْ يَكُونَ الوَاحِدُ الدَّالُّ عَلَى النَّوْعِ مَعْرِفَةً؛ لأنَّهُ إذا كَانَ مَعْرُوفًا كَانَ مَخْصُوصًا، وإذا كَانَ مَنْكُورًا كَانَ شَائِعًا في نَوْعِهِ"[٩].

الثَّاني: هو مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ، وهو رَأْيٌ مَنْسُوبٌ إلى الكِسَائِيِّ[١٠]، ونُسِبَ إلى بَعْضِهِم[١١]، ولا يُمْكِنُ الجَزْمُ بِنِسْبَةِ اسْتِعْمَالِ الكِسَائِي لِهذا المُصْطَلَحِ إعْرَابِيًّا، وذَلِكَ لأنَّ الكِسَائِي مِنْ جِيْلِ النُّحَاةِ المُعَاصِرِيْنَ للخَلِيْلِ وسِيْبَوَيْهِ، ولَمْ يُعْهَدْ عَنْهُم ذلك، وأَرَى أنَّ التَّشْبِيْهَ بِالمَفْعُولِ في

---

(١) البقرة١٣٠
(٢) القصص٥٨
(٣) انظر الخلاف في الآية في النّحّاس، إعراب القرآن٢٦٣/١، والزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، (بدون سنة نشر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص٢١٥/١، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن١١١/١، وابن فلاح اليمني، شرح كافية ابن الحاجب١٢٢١، وأبي حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب١٩٣/٢، ٣٨٤/٢، و أبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ص٥٦٥/١
(٤) انظر أبا حيّان، ارتشاف الضرب٣٨٤/٢، والمرادي، ابن أم قاسم، (١٣٩٧هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: د.عبدالرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ص١٧٥/٢.
(٥) انظر الفراء، يحيى بن زياد، (١٩٨٣م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط٣، بيروت، ص٧٩/١، والنّحّاس، إعراب القرآن٢٦٣/١، وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥٦٥/١.
(٦) الفراء، معاني القرآن٧٩/١.
(٧) انظر الزمخشري، الكشاف٢١٥/١.
(٨) انظر المبرد، المقتضب٣٢/٣ والنّحّاس، إعراب القرآن٢٦٣/١، وابن فلاح اليمني، شرح كافية ابن الحاجب،١٢٢١، وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥٦٥/١، وأبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٣٨٤/٢ والمرادي، توضيح المقاصد١٧٥/٢.
(٩) المبرد، المقتضب٣٢/٣.
(١٠) انظر أبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب١٩٣/٢، وانظر ٣٨٤/٢.
(١١) انظر أبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥٦٥/١.

هذا المَوْضِعِ تَعْلِيْلٌ للنَّصْبِ بَعْدَ فِعْلٍ لازِمٍ، وخُرُوجٌ مِن القَوْلِ بالمَفْعُولِيَّة، وهو غَيْرُ مَفْعُولٍ، ورَدَّهُ أَبُو حَيَّان، قَالَ: "وأَمّا كَوْنُهُ مُشَبَّهًا بِالمَفْعُولِ، فذلكَ عِنْدَ الجُمْهُورِ مَخْصُوصٌ بالصِّفَةِ، ولا يَجُوزُ في الفِعْلِ، تقُولُ: (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ)، ولا يَجُوزُ: (حَسُنَ الوَجْهَ)، ولا: (يَحْسُنُ الوَجْهَ)"[١].

الثَّالِثُ: هو مَنْصُوبٌ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وذلك بِأَحَدِ الأَوْجُهِ الآتِيَةِ:

قِيْلَ: يَتَضَمَّنُ هذا الفِعْلُ اللازِمُ مَعْنى الفِعْلِ المُتَعَدِّي، ويَعْمَلُ عَمَلَهُ[٢]، فهو يُضَمَّنُ مَعْنى (جَهِلَ)، وهذا قَوْلُ الزَّجَّاجِ[٣]، ويُضَمَّنُ مَعْنى (أَهْلَكَ)، و(أَوْبَقَ) ، وهذا قَوْلُ أَبي عُبَيْدَةَ[٤]، وضَمَّنُوا (بَطِرَتْ) مَعْنَى (كَفَرَتْ)[٥]، أَوْ (خَسِرَتْ)[٦].

وقِيْلَ: إنَّ (سَفِهَ) جَرَى مَجْرَى (سَفَّهَ)، وهذا قَوْلُ أَهْلِ التَّأْوِيْلِ[٧]، واخْتِيَارِ الأَخْفَش، قَالَ: "وأَحْسَنُ ذلكَ أَنْ تَقُولَ: إنَّ (سَفِهَ نَفْسَهُ) جَرَتْ مَجْرَى (سَفَّهَ) إذْ كَانَ الفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وإنَّما عَدَّاهُ إلى (نَفْسِهِ)، و(رَأْيِهِ)، وأَشْبَاهُ ذا إنَّمَا هو في المَعْنى نَحْوُ: (سَفِهَ) إذا لَمْ يَتَعَدَّ"[٨]، وهذا اخْتِيَارُ أَبي أَبِي حَيَّانَ: "وأَمَّا نَصْبُه عَلى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ، ويَكُونَ الفِعْلُ يَتَعَدّى بِنَفْسِه، فهو الذي نَخْتَارُهُ؛ لأَنَّ ثَعْلَبًا والمُبَرِّدَ حَكَيَا أَنَّ (سَفِهَ) بِكَسْرِ الفَاءِ يَتَعَدَّى كَـ(سَفَّهَ) بِفَتْحِ الفَاءِ وشَدِّها، وحُكِيَ عَن أَبي الخَطَّابِ أَنَّها لُغَةٌ"[٩].

وقِيْلُ: هو لُغَةٌ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ، وهذا مَنْقُولٌ عَن يُونُسَ بن حَبِيْبٍ[١٠]، قَالَ الأَخْفَشُ: "وقَالَ يُونُسُ: أَرَاها لُغَةً، ويَجُوزُ في هذا القَوْلِ: (سَفِهْتُ زَيْدًا)، وهو يُشْبِهُ: (غَبِنَ رَأْيَهُ)، و(خَسِرَ نَفْسَهُ)، إلاّ أَنَّ هذا كَثِيْرٌ"[١١]، ويَرَى يُونُسُ أَيْضًا أَنَّ بِنَاءَ (فَعِلَ) يَدُلُّ عَلَى المُبَالَغَةِ[١٢]، وهذا يُشِيْرُ إلى أَنَّ في هذا التَّرْكِيْبِ شَيْئًا مِن التَّأْكِيْدِ.

وقِيْلَ: : هو مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الخَافِضِ عَلَى تَقْدِيْرِ (في)، ويُفْهَمُ هذا مِنْ كَلامِ الزَّجَّاجِ، قَالَ في مَعَانِيْه: "وقَالَ أَبُو إسْحَاقَ: إنَّ (سَفِهَ نَفْسَهُ) بمَعْنى: سَفُهَ في نَفْسِهِ، إلاّ أَنَّ (في) حُذِفَتْ، كَمَا حُذِفَتْ

---

(١) أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥٦٥/١.
(٢) انظر أبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٣٨٤/٢، وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥٦٥/١، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن١١١/١.
(٣) انظر الزجاج، (١٩٨٣م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت،٢١١/١.
(٤) انظر أباعبيدة، معمّر بن المثنّى (بدون تاريخ نشر)، مجاز القرآن، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة،، ص٥٦/١.
(٥) انظر الزمخشري، الكشاف٤٢٨/٣.
(٦) انظر أبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط١٢١/٧.
(٧) انظر الأخفش، سعيد بن مسعدة، (١٩٨١م)، معاني القرآن، تحقيق : د. فائز فارس، ط٢، بدون دار نشر، ص١٤٨/١، والزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه٢٠٩/١.
(٨) الأخفش، معاني القرآن١٤٩/١.
(٩) أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥٦٥/١.
(١٠) انظر الأخفش، معاني القرآن١٤٨/١، و الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه٢٠٩/١.
(١١) الأخفش، معاني القرآن١٤٨/١.
(١٢) انظر الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه٢٠٩/١.

حُرُوفُ الجَرِّ في غَيْرِ مَوْضِعِ"(١)، ونُسِبَ إلى الكِسَائِيِّ(٢)، وهو رَأيُ الأخْفَشِ(٣)، والمَازِنِيِّ(٤)، والمَازِنِيِّ(٤)، ونُسِبَ إلى بَعْضِ البَصْرِيِّيْنَ(٥)، ورَدَّهُ أبُو حَيَّانَ بقَوْلِهِ: "وأمّا إسْقاطُ حَرْفِ الجَرِّ، وأصْلُهُ: مَنْ سَفِهَ في نَفْسِهِ، فلا يَنْقاسُ"(٦).

الرَّابِعُ: ذَكَرَ أبُو حَيَّانَ أنَّ مَكِيًّا حَكَى أنَّه يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ تَوْكِيْدًا لِمُؤَكّدٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيْرُهُ: سَفِهَ قَوْلُهُ نَفْسَهُ(٧)، ولمْ أجِدْهُ في مُشْكِلِهِ.

الخَامِسُ: هذا وَجْهٌ خَصُّوهُ بقَوْلِهِ تَعَالَى: "بَطِرَتْ مَعِيْشَتَها"، وهو النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، والتَّقْدِيْرُ: أيَّامَ مَعِيْشَتِها(٨)، وهو رَأيُ الزَّمَخْشَرِيِّ، قَالَ في كَشَّافِهِ: "وإمّا عَلَى الظَّرْفِ بنَفْسِهَا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ظَنِّي مُقِيْمٌ)، أوْ بتَقْدِيْرِ حَذْفِ الزَّمَانِ المُضَافِ، أصْلُهُ: بَطِرَتْ أيّامَ مَعِيْشَتِهَا كَـ (خُفُوقَ النَّجْمِ)، و(مَقْدَمَ الحَاجِّ)"(٩).

وأرَى أنَّ في هذا التَّرْكِيْبِ مَا في المَسْألَةِ السَّابقَةِ مِنْ مَعْنى التَّأكِيْدِ، وفي آرَاءِ النُّحَاةِ مَا يَدُلُّ عَلَى هذا المَعْنى، فقَدْ ذَكَرَ الأزْهَرِيُّ قَوْلاً للكِسَائِيِّ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ قَدْ جَرَى تَحْوِيلٌ في هذا التَّرْكِيْبِ، قَالَ: "ورَوَى الفَرّاءُ عَن الكِسَائِيِّ أنَّهُ قَالَ: يُقَالُ: (رَشِدْتَ أمْرَكَ)، و(بَطِرْتَ عَيْشَكَ)، و(غَبِنْتَ رَأيَكَ)، قَالَ: أوْقَعَتْ العَرَبُ هذه الأفْعَالَ عَلَى هذه المَعَارِفِ التي خَرَجَتْ مُفَسِّرَةً لِتَحْوِيْلِ الفِعْلِ عَنْهَا، وهو لَهَا، وإنَّمَا المَعْنى: بَطِرَتْ مَعِيْشَتُها، وكَذلِكَ أخَوَاتُها"(١٠).

فلا بُدَّ أنْ يَكُونَ هذا التَّحْوِيلُ اللَّفْظِيُّ بتَغْيِيْرِ الحَرَكَةِ الإعْرَابِيَّةِ قَدْ تَبِعَهُ تَحْوِيْلٌ في دَلالَةِ الكَلِمَةِ في التَّرْكِيْبِ، فانْتَقَلَتِ الدَّلالَةُ مِن الفَاعِلِيَّةِ إلى التَّفْسِيْرِيَّةِ، وقَدْ زَادَتْ في هذا التَّرْكِيْبِ الدّلالَةُ عَلَى المُبَالَغَةِ والتَّأكِيْدِ، وهذا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ يُونُسَ.

---

(١) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه١/٢١٠.
(٢) النّحّاس، إعراب القرآن ١/٢٦٣.
(٣) الأخفش، معاني القرآن١/١٤٨.وانظر ابن عطيّة الأندلسي، المحرر الوجيز٤/٢٩٣ وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٧/١٢١.
(٤) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن٢/٥٤٦.
(٥) انظر أبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط١/٥٦٥.
(٦) أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط١/٥٦٥.
(٧) أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط١/٥٦٥.
(٨) انظر الزّمخشري، الكشاف٣/٤٢٨، وأبا حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٧/١٢١.
(٩) الزّمخشري، الكشاف٣/٤٢٨.
(١٠) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص١٣/٢٢٨، وانظر أبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب٢/١٩٣.

الثالِث: إعْرَابُ قوْلِهِ تعَالى: "بالأخْسَريْنَ أعْمَالاً"[١].

وقد مَرّ الحَديْثُ عَنْ الخِلافِ في إعْرَابِ (أعْمَالا)، والأقْرَبُ عِنْدِي أنَّهُ تَمْيِيْزٌ، كَمَا صَوَّبَهُ ابْنُ هِشَامٍ[٢]، وهو إعْرَابُ كَثِيْرٍ مِن النُّحَاةِ[٣]، كَمَا ذكَرْتُ سَابقًا.

الرّابع: النَّصْبُ في قوْلِكَ: (لَدُنْ غُدْوَةً).

يَرَى النُّحَاةُ أنَّ الأصْلَ في (غُدْوَةً) أنْ لا يَكُونَ مَنْصُوبًا، ولكنّ (لدُنْ) لَمْ تَعْمَلْ النَّصْبَ إلاّ في (غُدْوَةٍ)، قَالَ سِيْبَوَيْهِ: "كَمَا أنَّ (لَدُنْ) لهَا في (غُدْوَةً) حَالٌ ليْسَتْ في غَيْرِها، تُنْصَبُ بهَا، كَأنَّهُ ألْحَقَ التَّنْوِيْنَ في لُغَةِ مَنْ قَالَ: لدُ"[٤]، ونَصَبُوا بـ(لَدُنْ) تَشْبِيْهًا للنُّونِ المَوْجُودَةِ فِيْها بالتَّنْوِيْنِ في (ضَارِبٍ)، قَالَ ابْنُ جِنِّي: "وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا اخْتِلافُ حَرَكَةِ الدَّالِ قَبْلَ النُّون، وذلكَ لأنَّهُ يُقالُ: (لَدُنْ)، و(لَدَنْ) بضَمِّ الدَّالِ وفَتْحِها، فلَمَّا اخْتَلفَتِ الحَرَكَتَانِ قَبْلَ النُون شَابَهَتِ النُّونُ التَّنْوِيْنَ، وشَابَهَتِ الحَرَكَتَانِ قَبْلَها باخْتِلافِهِما حَرَكَاتِ الإعْرَابِ في نَحْوِ: (هذا ضَارِبٌ زَيْدًا)، و(رَأيْتُ ضَارِبًا زَيْدًا)؛ ولأنَّهُم قَدْ حَذَفُوا النُّونَ، فَقَالوا: (لَدُ غُدْوَةً) كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِيْنُ تَارَةً ويَثْبُتُ أُخْرى"[٥].

وقَدْ ذَكَرَ النُّحَاةُ في نَصْبِ (غُدْوَةٍ) وَجْهَيْنِ[٦]:

الأوّل: النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيْزِ.

الثَّاني: النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول.

ويَبْدُو لِي وَاضِحًا أنَّ القَوْلَ بالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ جَاءَ تَعْلِيْلاً لِعَمَلِ (لَدُنْ) النَّصْبَ في (غُدْوَةٍ)، وقَدْ اتَّضَحَ لِي ذلِكَ مِنْ خِلالِ نَصِّ ابْنِ جِنِّي، حَيْثُ جَاءَ في أوَّلِ نَصِّهِ تَشْبِيْهُهُ بالمَنْصُوبِ عَلَى التَّمْيِيْزِ، قَالَ: "والجَوَابُ أنَّهُم شَبَّهُوا النُّونَ في (لَدُنْ) بالتَّنْوِيْنِ في (ضَارِبٍ)، فَنَصَبُوا (غُدْوَةً) تَشْبِيْهًا بالمُمَيِّزِ، نَحْوُ: (عِنْدِي رَاقُودٌ خَلاًّ)، و(جُبَّةٌ صُوفًا)"[٧]، ثُمَّ إنَّهُ بَعْدَ أنْ عَرَضَ وَجْهَ المُشَابَهَةِ المُشَابَهَةِ بَيْنَ النُّونِ في (لَدُنْ) والتَّنْوِيْنِ في (ضَارِبٍ) ذَكَرَ أنَّهُ نُصِبَ تَشْبِيْهًا بالمَفْعُولِ، قَالَ: "فلَمّا أشْبَهَتِ النُّونُ التَّنْوِيْنَ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنا انْتَصَبَتْ (غُدْوَةٌ) تَشْبِيْهًا بالمَفْعُولِ"[٨]، كَما جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمْ بَعْضِهِمْ أنَّ النَّصْبَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ؛ لِشَبَهِ (لَدُنْ) باسْمِ الفَاعِلِ في ثُبُوتِ نُونِهَا تَارَةً، وحَذْفِها

(١) الكهف١٠٣

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٧٠٦.

(٣) انظر المبرّد، المقتضب١٦٢/٤، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن٨٦٣/٢، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن٤٤٨.

(٤) سيبويه، الكتاب٢١٠/١.

(٥) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب٥٤٢/٢.

(٦) انظر الوجهين في الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك٢٦٣/٣، والأزهري، التصريح٤٧/٢.

(٧) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب٥٤٢/٢.

(٨) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب٥٤٣/٢.

أُخْرى[١]، فنُصُوصُ النُّحَاةِ وَاضِحَةٌ فِي أَنَّه لَمْ يَأْتِ النُّحَاةُ الأَوَائِلُ بهذا المُصْطَلَحِ (المُشَبَّه بالمَفْعُولِ) لِغَايَةٍ إعْرَابِيَّةٍ، وإِنَّمَا جَاءَ لِغَايَةٍ تَعْلِيْلِيَّةٍ، أَوْ وَصْفِيَّةٍ.

الخَامِس: المُتَعَجَّبُ مِنْهُ فِي صِيْغَةِ (مَا أَفْعَلَ).

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ البَصْرِيُّونَ والكُوفِيُّون فِي مَاهِيَّةِ (أَفْعَلَ) فِي التَّعَجُّبِ، فالبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ (أَفْعَلَ) فِعْلٌ، ويَذْهَبُ الكُوفِيُّونَ إِلى أَنَّهُ اسْمُ تَفْضِيْلٍ[٢]، وبُنِيَ عَلَى هذا الخِلافِ خِلافٌ آخَرُ يتَعَلَّقُ في إِعْرَابِ الاسْمِ المَنْصُوبِ المُتَعَجَّبِ مِنْهُ، فكَانَ لَهُمْ فِيْهِ ثَلاثَةُ آرَاءٍ، هي:

الأَوَّلُ: يَرَى البَصْرِيُّونَ أَنَّ الاسْمَ مَنْصُوبٌ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ، فـ (أَفْعَلَ) عِنْدَهُم فِعْلٌ، وقَدْ وَقَعَ الفِعْلُ عَلَى هذا الاسْمِ، فالتَّقْدِيْرُ المَفْهُومُ: شَيءٌ حَسَّنَ زَيْدًا، أَوْ شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، وهذا يَعْنِي أَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ للفِعْلِ[٣]، وأَخَذَ بهذا الرّأيِ بَعْضُ الكوفِيِّيْنَ[٤].

الثَّاني: المَشْهُورُ من آراء الكُوفِيِّيْنَ أَنَّ (أَحْسَنَ) لَيْسَ فِعْلاً، وإِنَّمَا هو اسْمُ تَفْضِيْلٍ، فإِذا لَمْ يَكُنْ فِعْلاً فالمَنْصُوبُ لَيْسَ مَفْعُولاً، فَلَيْسَ هُنَاكَ فِعْلٌ يَقَعُ عَلَيْهِ، وهو في حَقِيْقَتِهِ صِفَةٌ للمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، والتَّقْدِيْرُ عِنْدَهُم: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ انْتِصَابُ (زَيْدٍ) انْتِصَابَ الوَجْهِ في: (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ)، فـ(زَيْدٌ) عِنْدَهم مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ[٥].

الثَّالِثُ: قِيْلَ عَنِ الفَرّاءِ: انْتَصَبَ (زَيْدٌ) بـ(أَفْعَلَ) فَرْقًا بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ والخَبَرِ، فالأَصْلُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَتَوا بـ(مَا)، فَقالُوا: (مَا أَحْسَنَ) عَلَى سَبِيْلِ الاسْتِفْهَامِ، ونَقَلُوا الصِّفَةَ مِنْ (زَيْدٍ) إِلى ضَمِيْرِ (مَا)، فَانْتَصَبَ (زَيْدٌ) للفَرْقِ[٦].

وأَرَى أَنَّ النُّحَاةَ قَد عَمِلُوا عَلَى تَفْتِيْتِ هذا التَّرْكِيْبِ إِلى جُزْئِيَّاتٍ صَغِيْرَةٍ، وكَانَ الأَوْلى أَنْ يَنْظُرَ النُّحَاةُ إِلى هذا التَّرْكِيْبِ بصِفَتِهِ كُتْلَةً مُتَرَابِطَةً، فهو تَرْكِيْبٌ انْفِعَالِيٌّ مَسْكُوكٌ يَقُومُ عَلَى تَرْتِيْبٍ مُعَيَّنٍ لا يَجُوزُ الخُرُوجُ عَنْهُ، وهو يَجْرِي مَجْرَى المَثَلِ، وأَرَى أَنَّهُ يَحْمِلُ دَلالَتَهُ عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ خِلالِ هذا التَّرْتِيْبِ، وأَمّا النَّظَرُ إِلى جُزْئِيَّاتِ التَّرْكِيْبِ فَأَرَى أَنَّهُ يُفْقِدُهُ دَلالَتَهُ ووظِيْفَتَهُ الَّتِي وُجِدَ مِنْ أَجْلِها.

---

(١) انظر التصريح٢/٤٧.
(٢) انظر الخلاف في الأنباري، الإنصاف١/١٢٦، وابن يعيش، شرح المفصّل٧/١٤٣، وأبي حيّان، الارتشاف٣/٣٤.
(٣) انظر رأي البصريّين في ابن عقيل، المساعد٢/١٤٧، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك٣/٢٥٢ وأبي حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط١/٦٦٩، والأزهري، التصريح٢/٨٧، والعلوي اليمني، الأزهار لوحة٢/٢٠٠
(٤) انظر التسهيل١٣٠، ومجالس ثعلب٢٧٣.
(٥) انظر رأيهم في أبي حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط١/٦٦٩ وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك٣/٢٥٢، والأزهري، التصريح٢/٨٨، والسيوطي، الهمع٥/٥٥ والعلوي اليمني، الأزهار لوحة٢/٢٠١ والأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك٣/١٨.
(٦) انظر ابن عقيل، المساعد٢/١٤٧.

وأرَى أنَّ هذا التَّرْكِيْبَ لا يُمْكِنُ وَضْعُهُ في إطَارِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ أو الفِعْلِيَّةِ، وهو نَمَطٌ آخَرُ مِنْ أنْمَاطِ الجُمْلَةِ، أسَاسُهُ الانْفِعَالُ والتَّأثُّرُ، ويَرَى السَّامِرَّائِيُّ أنَّهُ فِعْلٌ مِن الأفْعَالِ الخَاصَّةِ غَيْرِ المُتَصَرِّفَةِ التي جَاءَ بِنَاؤُهَا لِتَكُونَ مَادَّةً صَالِحَةً للإعْرَابِ عَن التَّعَجُّبِ، وهو لا يَقْبَلُ عَلامَاتِ الأفْعَالِ، و ذلكَ لانْصِرَافِه عَن عَنَاصِرِ الفِعْلِيَّةِ، وهي الدَّلالَةُ عَلَى الحَدَثِ، ودَلالَتُها عَلَى الزَّمَان(١).

ويَرَى د. تمام حسان أيْضًا أنّ هذا الأسْلُوبَ لا يَقْبَلُ الدُّخُولَ في جَدْولٍ إسْنَادِيٍّ، كَمَا تَدْخُلُ الأفْعَالُ، ولا في جَدْوَلٍ تَصْرِيْفِيٍّ كَمَا تَدْخُلُ الأفْعَالُ والصِّفَاتُ، ولا في جَدْوَلٍ إلصَاقِيٍّ؛ لأنَّها صِيْغَةٌ في تَرْكِيْبٍ جَدِيْدٍ، أصْبَحَتْ مَسْكُوكَةً ثَابِتَةً تُعَبِّرُ عَن الانْفِعَالِ والدَّهْشَةِ(٢).

فالَّذي أرَاهُ أنَّ تَرْكِيْبَ (مَا أحْسَنَ السَّمَاءَ) كُتْلَةٌ لُغَوِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، لا يُمْكِنُ فِيْهِ الدَّلالَةُ عَلَى التَّعَجُّبِ بِالاسْتِغْنَاءِ عَنْ عُنْصُرٍ مِنْهُ، وأرَى أنَّ الاسْمَ المَنْصُوبَ مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ، والحَرَكَةُ الإعْرَابِيَّةُ فِيْهِ لَيْسَتْ أثَرًا لِعَامِلٍ، وإنَّمَا هي أثَرٌ مِنْ آثَارِ المَعْنى، ومِن الأدِلَّةِ عَلَى ذلِكَ مَا يَطْرَحُهُ النُّحَاةُ كَثِيْرًا في كُتُبِهم في الفَرْقِ بَيْنَ:

مَا أحْسَنَ زَيْدًا!

مَا أحْسَنُ زَيْدٍ؟

مَا أحْسَنَ زَيْدٌ.

فَالمَعَانِي في الجُمَلِ الثَّلاثَةِ مُخْتَلِفَةٌ، فَالمَعْنى في الأولى تَعَجُّبٌ، وفي الثَّانِيَةِ اسْتِفْهَامٌ، وفي الثَّالِثَةِ نَفْيٌ، والَّذي مَيَّزَ هذه المَعَانِي هو الحَرَكَةُ الإعْرَابِيَّةُ.

السَّادِسُ: النَّكِرَةُ المَنْصُوبَةُ في أسْلُوبِ المَدْحِ والذَّمِّ

يَرَى النُّحَاةُ أنَّ في قَوْلِهم: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ) ضَمِيْرًا في مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ لِفِعْلِ المَدْحِ، وهو مِن الإضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، والمُضْمَرُ في الجُمْلَةِ عِنْدَهُم هو (الرَّجُلُ)، واسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِالنَّكِرَةِ المَنْصُوبَةِ، وقَدْ أجَازَ المُبَرِّدُ إظْهَارَ هذا الفَاعِلِ عَلَى سَبِيْلِ التَّوْكِيْدِ، قَالَ في المُقْتَضَبِ: "واعْلَمْ أنَّكَ إذا قُلْتَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ)، فَقَوْلُكَ: (رَجُلاً) تَوْكِيْدٌ؛ لأنَّهُ مُسْتَغْنى عَنْهُ بِذِكْرِ الرَّجُلِ أوَّلاً"(٣)، وبِنَاءً عَلَى ذلكَ فَإنَّ للنُّحَاةِ في نَصْبِ النَّكِرَةِ في قَوْلِكَ: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ)، أو(بِئْسَ غُلامًا بَكْرٌ) قَوْلَيْنِ(٤):

الأوَّلُ: النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيْزِ.

والثَّاني: النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُول.

(١) انظر السامرائي، د. إبراهيم، (١٩٨٣م)، الفعل، زمانه وأبنيته، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٧٣.
(٢) انظر حسان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤.
(٣) المقتضب٢/١٥٠
(٤) انظر هذين القولين في الورّاق، علل النّحو٢٩٣، وابْن يعيش، شرح المفصّل١٣١/٧.

أمَّا القَوْلُ بـالتَّمْيِيْز فـلأنَّ المُضْمَرَ قَبْلَ الذِّكْر، فَصَارَ كَـالمُبْهَم، ولَزِمَهُ تَفْسِيْرٌ، فَجَاءَتْ هذه النَّكِرَةُ تَفْسِيْرًا لَهُ، قَالَ ابْنُ يَعِيْش: "فَلَزِمَ تَفْسِيْرُهُ بِالنَّكِرَةِ؛ لِيَكُونَ هذا التَّفْسِيْرُ في تَبْيِيْنِهِ بِمَنْزِلَةِ تَقَدُّمِ الذِّكْرِ لَهُ"(١)، وأمَّا القَوْلُ بالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ بَعْضُهُم إلا بِسَبَبِ إضْمَارِهِمْ لِلفَاعِلِ قَبْلَ ذِكْرِهِ(٢)، فإضْمَارُ الفَاعِلِ يَعْنِي أنّ النَّصْبَ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ (الفِعْلُ والفَاعِلُ)، فالمَنْصُوبُ لَيْسَ مَفْعُولاً حَقِيْقَةً؛ لأنَّ الفِعْلَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ.

وأرَى أنَّ القَوْلَ بالتَّمْيِيْز رَأيُ كَثِيْرٍ مِن النُّحَاةِ، ولَمْ أجِدْ إعْرَابَ هذا المَنْصُوبِ بالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ إلاّ عِنْدَ الورّاق وابْن يَعِيْشَ، ويُلاحَظُ ارْتِبَاطُ هذا الإعْرَابِ بالتَّمْيِيْز، فَإذا رَأيْتَ القَوْلَ بالتَّمْيِيْز رَأيْتَ القَوْلَ بالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول، وأرَى أنَّ مَنْ قَالَ بالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الوَصْفِ والإعْرَابِ، فالتَّمْيِيْزُ عِنْدَ النُّحَاةِ مِن المُشَبَّهَاتِ بالمَفْعُولِ وَصْفًا.

السَّابِعُ: نَصْبُ (زَيْدٍ) في قَوْلِكَ: (الضّاربُ زَيْدًا).

قد مَرّ الحَدِيْثُ في هذه المَسْأَلَةِ، والقَوْلُ بِالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ قَوْلٌ نُسِبَ إلى الأخْفَش، قَالَ في الارْتِشَافِ: "ذَهَبَ الأخْفَشُ إلى أنَّهُ لا يَعْمَلُ، وأنَّ (أل) لَيْسَتْ مَوْصُولَةً، بَلْ هي مَعْرِفَةٌ كَهي في الغُلامِ والرَّجُل، وأنَّ مَا انْتَصَبَ بَعْدَهُ لَيْسَ مَفْعُولاً بَلْ هو مُنْتَصِبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ المَفْعُول بِهِ"(٣)، ونُسِبَ هذا الإعْرَابُ إلى سِيْبَوَيْهِ في ابْنِ يَعِيْشَ، والقَوْلُ بالمَفْعُولِيَّةِ إلى الأخْفَش(٤).

وظَهَرَ جَلِيًّا أنَّ سِيْبَوَيْه لَمْ يَسْتَعْمِلْ هذا المُصْطَلَحَ إعْرَابًا، وأنَّهُ أعْرَبَ المَنْصُوبَ مَفْعُولاً بِهِ إعْرَابًا صَرِيْحًا، وأرَى أنَّ النَّقْلَ عَن الأخفَش أيْضًا لَمْ يَكُنْ صَحِيْحًا، فَقَدْ صَرَّحَ في كِتَابِهِ في هذه المَسْأَلَةِ بِأنَّ العَمَلَ عَمَلُ الفِعْلِ، قَال: "لأنَّ الأصْلَ في قَوْلِكَ: (الضّاربَان) إثْبَاتُ النُّون؛ لأنَّ مَعْنَاهُ وإعْمَالَهُ مِثْلُ مَعْنَى (الّذي فَعَلَ) وإعْمَالِه"(٥).

الثَّامِنُ: نَصْبُ الظَّرْفِ في الاتِّسَاع عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ.

ذُكِرَ في نَصْبِ الظَّرْفِ عَلَى الاتِّسَاع عِدَّةُ مَسَائِلَ، هي:

الأولى: نَقَلَ في الارْتِشَافِ نَصْبَ الظَّرْفِ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ عِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ، قَالَ: "تَقُولُ: (سِرْتُ الصَّيْفَ)، و(انْطَلَقْتُ الصَّيْفَ)، و(اليَوْمَ)، و(اللَّيْلَة)، و(يَوْمَ الجُمُعَةِ)، و(لَيْلَةَ السَّبْتِ) عَلَى حَسَبِ الفِعْلِ المُقْتَضِي اتِّصَالاً أوْ غَيْرَ اتِّصَالٍ، نَحْوُ: (سِرْتُ)، و(لَقِيْتُهُ)، و(صُمْتُ)، ومَا كَانَ العَمَلُ في جَمِيْعِهِ انْتَصَبَ ظَرْفًا عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّيْنَ، ومُشَبَّهًا بالمَفْعُولِ عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّيْنَ،

---

(١) ابْن يعيش، شرح المفصّل١٣١/٧.
(٢) ابْن يعيش، شرح المفصّل١٣١/٧.
(٣) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب١٨٥/٣. وأرى أنّ الصّواب: (التشبيه بالمفعول) وليس (التشبيه المفعول).
(٤) انظر ابن يعيش، شرح المفصل٧٧/٦.
(٥) الأخفش، معاني القرآن٨٤/١.

فَلا يَجُوزُ عِنْدَهُم دُخُولُ (في) عَلَيْه، لا تَقُولُ: (صُمْتُ في يَوْمِ الخَمِيْس)، ولا: (يَوْمَ الخَمِيْس صُمْتُ فِيْهِ)"(١).

الثَّانِيَةُ: أَجَازُوا في نَصْبِ (فَرْسَخَيْن) في قَوْلِكَ: (سِيْرَ بِزَيْدٍ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْن) النَّصْبَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول، وكَذَلِكَ أَجَازُوا نَصْبَ (يَوْمَيْن) في قَوْلِكَ: (سِيْرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْن فَرْسَخَيْن) تَشْبِيْهًا بالمَفْعُول، قَالَ في البَسِيْطِ: " نَصْبُ اليَوْمَيْن يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْن: عَلَى الظَّرْفِ، وعَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول بِهِ عَلَى وَجْهِ الاتِّسَاع"(٢).

الثَّالِثَةُ: نَصْبُ ضَمِيْرِ ظَرْفَي الزَّمَان والمَكَان إذا تَعَدّى إلَيْهِ الفِعْلُ بِنَفْسِهِ، قَالَ في المُقَرَّب: "ولا يَتَعَدّى إلى ضَمِيْرِ ظَرْفَي الزَّمَانِ والمَكَانِ مُطْلَقًا إلاّ بوَاسِطَةِ (في)، إلاّ أَنْ يُتَّسَعَ في الظَّرْفِ فَتَنْصِبَهُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول بِهِ، فَإنّ الفِعْلَ إذْ ذَاكَ يَصِلُ إلى ضَمِيْرِه بِنَفْسِهِ"(٣)، وجَعَلُوا مِنْهُ نصْبَ الضَّمِيْرِ في (شَهِدْنَاهُ) في قَوْلِ الشَّاعِرِ:[الطويل]

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا   قَلِيْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهُ(٤)

أَجَازَ النُّحَاةُ الاتِّسَاعَ في الظَّرْفِ، ولَمْ يُجِيْزُوا ذلِكَ في غَيْرِهِ إلاّ في مَوَاضِعَ مَحْدُودَةٍ، قَالَ ابْنُ جِنِّي: "لأنَّ الظَّرْفَ يَجُوزُ فِيْهِ مِن الاتِّسَاعِ مَا لا يَجُوزُ في غَيْرِهِ"(٥)، والتَّوَسُّعُ "جَعْلُ الظَّرْفِ مَفْعُولاً بِهِ عَلَى طَرِيْقِ المَجَازِ، فَيَسُوغُ حِيْنَئِذٍ إضْمَارُهُ غَيْرَ مَقْرُونٍ بـ(في) نَحْوُ: (اليَوْمَ سِرْتُهُ)"(٦).

ويُلاحَظُ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ قَدْ صَرَّحَ أَنَّ التَّوَسُّعَ في الظَّرْفِ يَعْنِي نَصْبَهُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ مُطْلَقًا، قَالَ: "وسَبَبُهُ أَنّ جَعْلَ الظّرْفِ مُتَّسَعًا فِيْهِ إنّما هو عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول بِهِ"(٧)، وقَالَ في الأَشْبَاهِ والنَّظَائِرِ: "لا يُتَوَسَّعُ في الظَّرْفِ؛ إذْ كَانَ عَامِلُهُ حَرْفًا أو اسْمًا جَامِدًا بإجْمَاعِهِم؛ لأنَّ

---

(١) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٢/٢٣١-٢٣٢، وانظر٢/٢٧٠

(٢) ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل٢/٩٨٠ وانظر٢/٩٧٩-٩٨٠.

(٣) ابن عصفور الإشبيلي، (١٩٧١)، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ص١٦٤.

(٤) نُسِبَ إلى رجل من بني عامر في سيبويه، الكتاب١/١٧٨، وابن يعيش، شرح المفصل٢/٤٦، وابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر – بيروت. (جزي)، والشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمل الجوامع في العلوم العربية، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٩٤م، ٣/٩٦، وانظر البيت غير منسوب في المبرّد، المقتضب٣/١٠٥، والزّمخشري، المفصل٨٢، والزّمخشري، الكشاف٢/٤٠٣، وابن عطيّة الأندلسي، المحرر الوجيز١/٧٠، وأبي حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط٥/٢٦١، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٦٥٤، والورّاق، علل النحو٢٨٢، والشّاهد فيه نصب الضّمير في (شهدناه) مَفْعُولاً به أو مشبّهًا بالمَفْعُول في الاتّساع.

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (بدون سنة نشر)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ص٢/٢٠.

(٦) السيوطي، همع الهوامع٣/١٦٦.

(٧) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل٢/٥٤.

التَّوَسّعَ فِيْهِ تَشْبِيْهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ"(١)، كَمَا صَرَّحَ بَعْضُهُم أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ فِي مَوَاضِعَ كَانَ فِيْهَا الفِعْلُ لازِمًا، وفِي أُخْرَى هو مَفْعُولٌ بِهِ، وذَلِكَ إِنْ كَانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّيًا، وذَلِكَ كَمَا فِي الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ(٢).

وأَرَى أَنَّه لا حَاجَةَ إِلى القَوْلِ بِالتَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ فِي هذه المَوَاضِعِ، فالدَّلالَةُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بَيِّنَةٌ فِي المَوْضِعَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، ولا حَاجَةَ إِلى تَقْدِيْرِ (فِي) حَتَّى يَكونَ ظَرْفًا، ويَبْدُو لِي أَنَّ المُبَالَغَةَ فِي القَوْلِ بِنَظَرِيَّةِ العَامِلِ هِي السَّبَبُ فِي وُجُودِ هذا المُصْطَلَحِ إِعْرَابًا، ويُشِيْرُ إِلى ذَلِكَ مَا ذُكِرَ فِي المَوْضِعِ الأَوَّلِ، أَمَّا المَوْضِعُ الثَّالِثُ فالدّلالَةُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ أَيْضًا وَاضِحَةٌ، فالفِعْلُ مُتَعَدٍّ، ولا يَتِمُّ المَعْنَى إِلاّ بِذِكْرِ المَفْعُولِ، ولا يَتَعَارَضُ ذَلِكَ مَعَ فَهْمِ مَعْنًى آخَرَ، وهو: (ويَوْمٍ شَهِدْنَا فِيْهِ)، فَكَأَنَّنَا بِحَاجَةٍ كَبِيْرَةٍ لِتَقْدِيْرِ (فِي) كَيْ نَفْهَمَ مَعْنَى البَيْتِ، أَلا يَكُونُ مَعْنَى التَّرْكِيْبِ تَامًّا إِذا قُلْنَا: (شَهِدْنَا اليَوْمَ) دُونَ تَأْوِيْلٍ وتَقْدِيْرٍ.

التَّاسِعُ: نَصْبُ (الأَوَّلَ فالأَوَّلَ)

نَقَلَ فِي الارْتِشَافِ أَنَّ الأَخْفَشَ ذَهَبَ إِلى أَنَّ (الأَوَّلَ فالأَوَّلَ) لَيْسَ حَالاً، وإِنَّمَا هو مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ، قَالَ: "وذَهَبَ المُبَرِّدُ والسِّيْرَافِيُّ إِلى أَنَّ (أل) فِي قَوْلِهِ: (الأَوَّلَ فالأَوَّلَ) مُعَرِّفَةٌ لا زَائِدَةٌ، وذَهَبَ يُونُسُ إِلى أَنَّهُ حَالٌ بِنَفْسِهِ، وهو مَعْرِفَةٌ، وحُكِيَ أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ أَخَاكَ)، و(هذا زَيْدٌ سَيِّدَ النَّاسِ)، وذَهَبَ الأَخْفَشُ إِلى أَنَّه لَيْسَ حَالاً، بَل انْتَصَبَ عَلَى أَنَّه مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ"(٣).

ولَمْ أَرَ عِنْدَ النُّحَاةِ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَعْرِيْفَ الحَالِ يَجْعَلُهُ مُشَبَّهًا بِالمَفْعُولِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ وُقُوعُ الفِعْلِ بِتَعَدِّيْهِ إِلى الحَالِ مَجَازًا أَوْ حَقِيْقَةً؛ وذلك لأَنَّ الحَالَ جَاءَ للدَّلالَةِ عَلَى مَعْنَى الحَالِيَّةِ، وهذا المَعْنَى يَخْتَلِفُ عَنْ مَعْنَى المَفْعُولِيَّةِ حَقِيْقَةً أَوْ مَجَازًا.

وقَدْ بَحَثْتُ فِي مَعَانِي الأَخْفَشِ عَنْ هذا المُصْطَلَحِ الإِعْرَابِيِّ فَلَمْ أَجِدْهُ، وقَدْ وَجَدْتُ لُغَتَهُ فِي مَعَانِيْهِ لا تَخْتَلِفُ عَنْ لُغَةِ سِيْبَوَيْهِ الوَصْفِيَّةِ، ولَعَلَّ مَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُه: "وانْتَصَبَ (ذَهَبًا) كَمَا تَقُولُ: (لِي مِثْلُكَ رَجُلاً)، أَيْ: لِي مِثْلُكَ مِن الرِّجَالِ، وذَاكَ لأَنَّكَ شَغَلْتَ الإِضَافَةَ بِالاسْمِ الذي دُونَ الذَّهَبِ، وهو الأَرْضُ، ثُمَّ جَاءَ الذَّهَبُ، وهو غَيْرُهُما، فانْتَصَبَ كَمَا يَنْتَصِبُ المَفْعُولُ إِذا جَاءَ بَعْدَ الفَاعِلِ، وهكذا تَفْسِيْرُ الحَالِ؛ لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ: (جَاءَ عَبْدُاللهِ رَاكِبًا) فَقَدْ شَغَلْتَ الفِعْلَ بِـ (عَبْدِاللهِ)، ولَيْسَ (رَاكِبٌ) مِنْ صِفَتِهِ؛ لأَنَّ هذا نَكِرَةٌ، وهذا مَعْرِفَةٌ، وإِنَّمَا جِئْتَ بِهِ لِتَجْعَلَهُ اسْمًا للحَالِ التي جَاءَ فِيْهَا، فهكذا تَفْسِيْرُهُ، وتَفْسِيْرُ: (هذا أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا)؛ لأَنَّ الوَجْهَ غَيْرُ الكَافِ التي وَقَعَتْ عَلَيْهَا (مِنْ)، و(أَحْسَنُ) فِي اللَّفْظِ إِنَّمَا هو الذي تُفَضِّلُهُ، فالوَجْهُ غَيْرُ ذَيْنِكَ فِي اللَّفْظِ، فَلَمَّا جَاءَ بَعْدَهُمَا، وهو غَيْرُهُمَا انْتَصَبَ انْتِصَابَ المَفْعُولِ بِهِ بَعْدَ الفَاعِلِ"(٤).

---

(١) السيوطي، الأشباه والنّظائر ٢٢/١.
(٢) انظر المصادر التي ذكرت في الشّاهد الشّعري.
(٣) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٣٣٩/٢.
(٤) الأخفش، معاني القرآن٢٠٩/١.

فَهَلْ يُفْهَمُ مِنْ هذه المُشَابَهَةِ أَنَّ التَّمْيِيْزَ يُعْرَبُ مُشَبَّهًا بالمَفْعُول؟! أَوْ يُفْهَمُ أَنَّ المُشَابَهَةَ بَيْنَ الحَالِ والتَّمْيِيْزِ والمَفْعُولِ بِهِ جَعَلَتْ الحَالَ مُشَبَّهًا بالمَفْعُولِ، أَوْ تَمْيِيْزًا؟! أَرَى أَنَّ اللُّغَةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الأَخْفَشُ في تَشْبِيْهَاتِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَوَائِلَ النُّحَاةِ أَرَادُوا مِنْ هذه المُشَابَهَةِ وَصْفَ التَّرْكِيْبِ، وذلكَ تَقْرِيْبًا لِلفِكْرَةِ مِنْ أَذْهَانِ المُتَعَلِّمِيْنَ.

العَاشِرُ: النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ بِهِ في الفِعْلِ اللاَّزِمِ

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في المَنْصُوبِ بَعْدَ الفِعْلِ اللازِمِ، وذلك نَحْوُ: (حَسُنَ وَجْهَهُ)، بالنَّصْبِ، وقَدْ جَاءَ في الحَدِيْثِ مَا يُؤَيِّدُ نَصْبَهُ، وهو: "أَنَّ امْرَأَةً كانت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ"[(١)] بِنَصْبِ الدِّمَاءِ، وكَانَ لَهُم في ذَلِكَ عِدَّةُ آرَاءٍ، هي:

الأَوَّلُ: النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ[(٢)]، ونَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هذا الرَّأْيَ إِلَى بَعْضِ المُتَأَخِّرِيْنَ[(٣)]، وقَدْ أَجَازُوا النَّصْبَ قِيَاسًا عَلَى تَشْبِيْهِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: (زَيْدٌ تَفَقَأَ الشَّحْمَ)[(٤)]، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ: "إِنَّ الأَصْلَ: كَانَتِ امْرَأَةٌ تُهْرَاقُ دِمَاؤُهَا، فَنُقِلَ الضَّمِيْرُ إِلى الفِعْلِ كَمَا نُقِلَ في اسْمِ الفَاعِلِ واسْمِ المَفْعُولِ. صَارَ الضَّمِيْرُ مَرْفُوعًا بالفِعْلِ، فَصَارَ قَدْ أَخَذَ مَرْفُوعَهُ، وطَلَبَ بَعْدَ ذلك مَحَلاً، فَأَشْبَهَ الفِعْلَ المُتَعَدِّي، فَقَالُوا تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"[(٥)].

الثَّانِي: مَنَعَ أبو عَلِيّ الشَّلَوبِيْنُ[(٦)] وابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ[(٧)] النَّصْبَ، نَقَلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: "إِنَّ القِيَاسَ القِيَاسَ هذا لَيْسَ بِقِيَاسٍ، لا في الصِّفَاتِ، ولا في اسْمِ الفَاعِلِ، ولَوْلا السَّمَاعُ الذي لا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيْلَ مَا ارْتُكِبَ، فَحَقُّهُ أَلاَّ يُقَالَ إِلاَّ حَيْثُ ثَبَتَ عَنِ العَرَبِ بِمَا لا يُمْكِنُ تَأْوِيْلُهُ"[(٨)]، قَالَ أَبُو حيّانَ: "وهو

---

(١) الحديث في أبي داود السجستاني الأزدي، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص٧١/١:"عن أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النبيِ صلى الله عليه وسلم أَنَّ امْرَأَةً كانت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ على عَهْدِ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاسْتَفْتَتْ لها أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فقال: لِتَنْظُرْ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ التي كانت تَحِيضُهُنَّ من الشَّهْرِ قبل أَنْ يُصِيبَهَا الذي أَصَابَهَا فَلْتَتْرُكْ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذلك من الشَّهْرِ، فإذا خَلَّفَتْ ذلك، فَلْتَغْتَسِلْ، ثُمَّ لِتَسْتَثْفِرْ بِثَوْبٍ ثُمَّ لِتُصَلِّ فيه"، وانظر الحديث في البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (١٤١٤ – ١٩٩٤م)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ص٣٣٣/١.

(٢) انظر هذا الرّأي في ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٨٣/٢، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٥٩٩، والسيوطي، همع الهوامع١٦/٥.

(٣) انظر أبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٢٥٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع١٦/٥.

(٤) انظر ابن أبي الرّبيع، البسيط١٠٨٣/٢، والسيوطي، همع الهوامع١٦/٥.

(٥) ابن أبي الرّبيع، البسيط١٠٨٣/٢.

(٦) انظر ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٨٤/٢، وأبا حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب٢٥٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع١٦/٥.

(٧) انظر ابن أبي الرّبيع البسيط في شرح الجمل١٠٨٤/٢.

(٨) ابن أبي الرّبيع البسيط في شرح الجمل١٠٨٤/٢.

الصَّحِيْحُ؛ إذْ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ"[١]، وتَأوَّلُوا مَا اسْتُدِلَّ بِهِ مِن الحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ عَلَى إسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ، وأنَّ الأصْلَ: (تُهْرَاقُ بِالدِّمَاءِ)[٢].

الثَّالِثُ: النَّصْبُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ[٣]، قِيْلَ: التَّقْدِيْرُ: يُهْرِيْقُ اللهُ الدِّمَاءَ مِنْها، فَأضْمَرَ بَعْضُهُم الفِعْلَ المُتَعَدِّي (يُهْرِيْقُ)[٤]، وبَعْضُهُم يَرَى أنَّه لَيْسَ مُضْمَرًا وإنَّما الأصْلُ عِنْدَهُ (تُهْرِيقُ) ثُمّ قُلِبَتِ الكَسْرَةُ فَتْحَةً واليَاءُ ألِفًا[٥].

الرَّابِعُ: النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيْزِ[٦]، وهو رَأيُ الكُوفِيِّيْنَ[٧]، وذَهَبَ إلَيْهِ الفَارِسِيُّ بِزِيَادَةِ اللامِ[٨]، وأخَذَ بِهِ ابْنُ الحَاجِبِ[٩]، وابْنُ هِشَامٍ[١٠]، قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: "ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيْزِ، وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً، كَمَا يَنْتَصِبُ مِثْلُ قَوْلِكَ: (هِنْدٌ مُهْرَاقَةُ الدِّمَاءَ)، وهو كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ)"[١١].

وأرَى أنَّ الوَجْهَ في هذه المَسْألَةِ مَا قِيْلَ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ)، وهو النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيْزِ، وزِيَادَةُ اللامِ، وهذا رَأيُ الكُوفِيِّيْنَ، وتَوْجِيْهُ الفَارِسِيِّ، والدّلالَةُ فِي الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ تُؤَكِّدُ ذلك، فاللامُ الزَّائِدَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّوْكِيْدِ، ويُفْهَمُ مِن الحَدِيْثِ التَّأكِيْدُ عَلَى أنَّ الذي يُرَاقُ مِنْها هو الدَّمُّ، كَمَا أنَّ المَوْضِعَ في الحَدِيْثِ يَحْتَاجُ إلى التَّبْيِيْنِ والتَّفْسِيْرِ، وقَدْ مَرّ تَوْجِيْهُ هذه المَسْألَةِ سَابِقًا.

خَاتمَة

ظَهَرَ جَلِيًّا أنَّ هُنَاكَ خَلطًا في اسْتِعْمَالِ مُصْطَلَحِ (التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ)، ومِمّا يَدُلُّ عَلَى هذا الخَلْطِ تَبَايُنُ أقْوَالِ النُّحَاةِ فِي تَحْدِيْدِهِ، ولَمْ يُعْرَفْ إنْ كَانَ تَحْدِيْدُهُم للحَالَةِ الوَصْفِيَّةِ التَّعْلِيْلِيَّةِ، أو للحَالَةِ الإعْرَابِيَّةِ، ولِذلِكَ ذَهَبَ كَثِيْرٌ مِن النُّحَاةِ إلى نِسْبَةِ هذا الإعْرَابِ إلى سِيْبَوَيه، وقَدْ بَيَّنْتُ أنَّ سِيْبَوَيْهِ لَمْ يُرِدْ إلاّ وَصْفَ التَّرْكِيْبِ، وأنَّ هذه النِّسْبَةَ كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى مُشَابَهَةٍ عَقَدَها بَيْنَ تَرْكِيْبَيْنِ، وأرى أنّ الاخْتِلافَ في تَفْسِيْرِ هذا المُصْطَلَحِ يَدُلُّ عَلَى أنَّ أفْهَامَ النُّحَاةِ مُخْتَلِفَةٌ فِي فَهْمِ التَّرَاكِيْبِ النَّحْوِيَّةِ الّتي اسْتُعْمِلَ فِيْها وتَوْجِيْهِها.

---

(١) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب٢٥٤/٣.
(٢) انظر ابن أبي الرّبيع البسيط في شرح الجمل١٠٨٤/٢، والسيوطي، همع الهوامع١٦/٥.
(٣) انظر هذا الرّأي في ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٥٩٩، والسيوطي، همع الهوامع١٦/٥.
(٤) انظر السيوطي، همع الهوامع١٦/٥.
(٥) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٥٩٩.
(٦) انظر هذا الرّأي في ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٨٣/٢، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٥٩٩.
(٧) انظر ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل١٠٨٣/٢.
(٨) انظر ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول لوحة ١٠٧.
(٩) انظر ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (١٤٠٩هـ١٩٨٩م)، أمَالي ابن الحاجب، تحقيق: د.فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت ، دار عمار، عمان، ص٧٨٩/٢.
(١٠) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب٥٩٩.
(١١) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب٧٨٩/٢.

وليْسَ يَخْفَى أنَّ الإعْرَابَ والوَصْفَ يَلْتَقِيَانِ عِنْدَ النُّحاةِ، فَكَثِيْرٌ مِنْ مُصْطَلَحَاتِهِم الإعْرَابيَّةِ وَصْفِيَّةٌ تَفْسِيْرِيَّة، وهذا وَاضِحٌ مِنْ مُصْطَلَحاتِ سِيْبَوَيهِ، فالرَّغْبَةُ في الوَصْفِ الدَّقِيْقِ للحَالَةِ الإعْرَابِيَّةِ جَعَلَهُ يُطِيْلُ في وَضْعِ الأبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ في كِتَابِهِ، وأرَى أنَّ كُلَّ مُصْطَلَحٍ إعْرَابِيٍّ عِنْدَ النُّحَاةِ هو وَصْفٌ للحَالَةِ الإعْرَابِيَّةِ ولا يَنْعَكِسُ ذلِكَ، فلَيْسَ كُلُّ وَصْفٍ إعْرَابًا، وأرَى أنَّ هذا عَامِلٌ مِنْ عوَامِلِ وُجُودِ هذا الخَلْطِ في اسْتِعْمَالِ المُصْطَلَح، فالمُتَأخِّرُونَ كَانُوا يَرَوْنَ أنَّ تِلكَ التَّشْبِيْهَاتِ التي يَعْقِدُها سِيْبَوَيْهِ أو غَيْرُهِ مِن النُّحَاةِ إعْرَابًا.

وقَدْ بَانَ أيْضًا أثَرُ التَّأوِيْلِ والتَّقْدِيْرِ في وُجُودِ هذا المُصْطَلَحِ الإعْرَابِيِّ، فَلَيْسَ مِن الضَّرُورَةِ واللُّزُومِ تَقْدِيْرُ (في) في التَّرْكِيْبِ حتّى يَكُونَ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مَقْبُولاً، فإنْ لَمْ يُقْبَلْ تَقْدِيْرُ (في) نُصِبَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول، وذلكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (سِرْتُ الصَّيْفَ)، والنَّاظِرُ إلى تأوِيْلاتِ النُّحَاةِ في أسْلُوبِ التَّعَجُّبِ يُدْرِكُ أنَّ اخْتِلافَ النُّحَاةِ في فَهْمِ التَّرْكِيْبِ سَبَبٌ في خِلافِهِم في مَاهِيَّةِ (أفْعَلَ) في التَّعَجُّبِ، ثُمَّ إنَّهُ يُدْرِكُ أثَرَ هذا الخِلافِ في إعْرَابِ الكُوفِيِّيْنَ، ونَصْبِهِ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول، وأرَى أنَّ تَأْوِيْلاتِ النُّحَاةِ التي مَرَّتْ في هذه الدِّرَاسةِ تَدُلُّ عَلَى أنّ النُّحاةَ يَذْهَبونَ إلى التَّأويل إذا وَجَدُوا تَرْكِيْبًا يُخَالِفُ قَوَاعِدَهُم التي وَضَعوها، فَيَقُومونَ بهذه التَّأْوِيْلاتِ بإخْراجِ النّصّ عن المَعْنى الظّاهِرِ له إلى مَعْنىً آخَرَ يَتَناسَبُ مَعْ هذه القواعِدِ.

ويَبْدُو ظَاهِرًا أيْضًا أنَّ قَسْرِيَّةَ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ عَامِلٌ مِنْ عَوامِلِ وُجُودِ هذا المُصْطَلَحِ الإعْرَابِي، فهُمْ يُصِرُّونَ عَلَى تَنْكِيْرِ التَّمْيِيْزِ، وأكْثَرُ المَسَائِلِ التي وَرَدَتْ تَتَرَدَّدُ بَيْنَ التَّمْيِيْزِ المُعَرَّفِ والتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول، فالبَصْرِيُّونَ يَذْهَبُونَ إلى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ لأنَّ القَاعِدَةَ النَّحْوِيَّةَ تَقْتَضِي أنْ يَكُونَ التَّمْيِيْزُ نَكِرَةً، فإنْ جَاءَ دَالاً عَلَى التَّمْيِيْزِ، وهو مَعْرِفَةٌ ذَهَبُوا إلى قَوَاعِدِهِم، وأصَرُّوا عَلَيْها، فاخْتَلَفَ إعْرَابُهُم في هذا المَوْضِعِ عن دَلالَةِ التَّرْكِيبِ.

وخَرَجَ الكُوفِيُّونَ عَنْ هذه القَاعِدَةِ، ورَأَوا أنَّهُ لا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ التَّمْيِيْزُ نَكِرَةً، وخَرَجَ الفَارِسِيُّ مِنْ عَبَاءَةِ البَصْرِيِّيْنَ في هذا المَوْضِعِ، فلَمْ يَأْخُذْ بقَوَاعِدِهِم، وارْتَضَى رَأْيَ الكُوفِيِّيْنَ، وارْتَبَطَ بالمَعْنى، فرَأَى أنّ التَّعْرِيْفَ قَدْ جَاءَ للدَّلالَةِ عَلَى التَّأْكِيْدِ في التَّفْسِيْرِ، وهذا مُحَاوَلَةٌ من الفَارِسِيِّ للخُرُوجِ مِنْ قَسْرِيَّةِ القَاعِدَةِ البَصْرِيَّةِ وارْتِبَاطٌ بالمَعْنى.

وأرَى أنَّ هذا المُصْطَلَحَ لَيْسَ مُصْطَلَحًا إعْرَابِيًّا، ولا يَصْلُحُ لِذلِكَ، ومِمّا يُشِيْرُ إلى ذلك تَنَوُّعُ المَسَائِلِ الإعْرَابِيَّةِ، والتَّرَاكِيْبِ التي أُعْرِبَتْ هذا الإعْرَابَ، فَلَيْسَ هُنَاكَ بَابٌ نَحْوِيٌّ مُحَدَّدٌ يُسَمّى بَابَ المُشَبَّهِ بالمَفْعُول سِوى مَا ذَكَرَهَ ابْنُ مُعْطٍ في فُصُولِهِ وابْن هِشَامٍ، وأرَى أنَّ هذا مُصْطَلَحٌ وَصْفِيٌّ تَعْلِيْلِيٌّ، تَتَمَيَّزُ العِلَّةُ فِيْهِ بالبَسَاطَةِ، فلَيْسَتْ مِن الثَّوَانِي وغَيْرِها، ويَدُلُّ عَلَى ذلِكَ تَشْبِيْهَاتُ النُّحَاةِ الأوَائِلِ، فقد أشَارَتْ نُصُوصُ سِيْبَوَيْهِ والأخْفَشِ إلى أنَّ التَّشْبِيْهَاتِ التي عَقَدُوها كَانَتْ وَصْفِيَّةً، وغَايَتُها تَعْلِيْمِيَّة، وهي تَيْسِيْرُ وُصُولِ الفِكْرَةِ إلى المُتَعَلِّم. والحَمْدُ للهِ ربّ العَالمِيْنَ

قائِمَةُ المَصَادِرِ والمَرَاجِع

أوّلاً: المخطوطات والرسائل العلميّة

- ابن إياز البغدادي. المحصول في شرح الفصول، مخطوط محفوظ في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم١٧٦.
- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة. الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، مخطوط محفوظ في صنعاء، الجامع الكبير، غربية برقم (١) و(٢) نحو.
- ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور. (١٩٨٤م)، "المغني في النّحو"، رسالة دكتوراه، الطالب عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، جامعة أم القرى.
- ابن فلاح اليمني، تقي الدين منصور. (١٩٨٨م)، "شرح كافية ابن الحاجب"، رسالة دكتوراه، الطالب محمد الطيب الابراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر .

ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة

- الأخفش، سعيد بن مسعدة. (١٩٨١م)، معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، ط٢، بدون دار نشر.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأزهري، خالد، (دون سنة نشر). التصريح بمضمون التّوضيح، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الإسفراييني، عصام الدّين. (١٤٠٥-١٩٨٥م)، شرح الفريد، تحقيق نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصليّة، مكة الكرّمة.
- الأشموني، علي بن محمد. (دون سنة نشر)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بأعلى حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة .
- الأنباري، أبو البركات. (١٤١٥هـ ١٩٩٥م)، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل-بيروت.
- الأنباري أبو البركات. (١٩٨٧م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٨م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (١٤١٤ – ١٩٩٤م)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

- تمام، حسان. (١٩٥٨م)، اللغة بين المعيارية و الوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- تمام، حسان. (١٩٩٨م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٣، عالم الكتب، القاهرة.
- ثعلب، أحمد بن يحيى. (١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د.فخر الدّين قباوة، إعادة الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ط١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (دون سنة نشر)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٥م)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق:د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (دون سنة نشر)، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. (١٤٠٩هـ١٩٨٩م)، أَمَالي ابن الحاجب، تحقيق: د.فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت ، دار عمار، عمان.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. (١٩٨٢)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.
- أبو حيان الأندلسي. (١٩٨٤م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت.
- ابن خالويه. (دون سنة نشر)، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، عنى بنشره برجستراسر، دار الهجرة.
- ابن خروف الإشْبيليّ، علي بن محمّد. (١٤١٩هـ)، شرح جُمل الزّجّاجي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة.
- أبو داود السجستاني الأزدي، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيد الله بن أبي جعفر الأندلسي. (١٩٨٦م)، البسيط في شرح الجمل، تحقيق: د.عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- الرّضـي الاسـتراباذي، محمّد بـن الحسـن. (دون سـنة نشـر)، شـرح الرضـي علـى الكافيـة، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون دار نشر.
- الزّبيدي الأندلسي، أبو بكر محمّد بن الحسن. (دون سنة نشر)، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
- الزجـاج. (١٩٨٣م)، معـاني القـرآن وإعرابـه، تحقيـق: عبـد الجليـل شـلبي، عـالم الكتـب، بيروت.
- الزمخشري، أبي القاسم محمود بـن عمـر. (دون سـنة نشـر)، الكشـاف عـن حقـائق التنزيـل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحيـاء التـراث العربـي، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيـق: د.علي بوملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت.
- السامرائي، د. إبراهيم. (١٩٨٣م)، الفعل، زمانه وأبنيته، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابـن السّـرّاج، أبـو بكـر محمّـد بـن سـهل. (١٩٨٥م)، الأصـول فـي النّحـو، تحقيـق: د.عبـد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بـن عثمـان. (دون سـنة نشـر)، كتـاب سـيبويه، تحقيـق: عبـد السـلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
- ابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل. (٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيـق: عبـد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدّين. (١٩٨٤م)، الأشباه و النظائر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السـيوطي، جـلال الـدّين. (١٩٨٨م)، الاقتـراح فـي علـم أصـول النحـو، تحقيـق: د. أحمـد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس.
- السـيوطي، جـلال الـدين. (١٤٠٩هـ ١٩٨٨م)، سـبب وضـع علـم العربيـة، تحقيـق: مـروان العطية، ط١، دار الهجرة - بيروت/ دمشق.
- السـيوطي، جـلال الـدّين. (١٩٨٧م)، همـع الهوامـع فـي شـرح جمـع الجوامـع، تحقيـق: عبـد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شاهين، د.عبد الصّبور. (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م)، في التّطوّر اللّغويّ، ط٢، مؤسسـة الرّسـالة، بيروت.
- الشـلوبين، عمـر بـن محمـد الأزدي. (١٩٩٤م)، شـرح المقدمـة الجزوليـة الكبيـر، دراسـة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نـزال العتيبي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمل الجوامع في العلوم العربية، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٩٤م
- أبوعبيدة، معمّر بن المثنّى. (دون تاريخ نشر)، مجاز القرآن، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- العجاج. (١٤١٦هـ١٩٩٥م)، ديوان العجاج، رواية الأصمعي، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشّرق العربي، بيروت.
- ابن عصفور الاشبيلي. (١٩٨٢م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.
- ابن عصفور الإشبيلي. (١٩٧١)، المقرب، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد .
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (١٤١٣هـ ١٩٩٣م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان .
- ابن عقيل، بهاء الدّين. (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق، د.محمّد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، دار المدني للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- العكبري، أبا البقاء. (١٩٧٦م)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- عيد، د.محمّد. (١٤١٠هـ ١٩٨٩م)، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة، ط٤، عالم الكتب.
- الفراء، يحيى بن زياد. (١٩٨٣م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط٣، بيروت.
- أبو القاسم الشافعي، علي بن الحسن. (١٩٩٥م)، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت.
- القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (دون سنة نشر)، الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الشعب، القاهرة .
- القواس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي. (١٩٨٥م)، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط ١، مكتبة الخريجي، الرياض .
- ابن مالك، محمّد بن عبدالله. (١٩٦٧م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ .

- ابن مالك، جمال الدين محمّد بن عبدالله. (١٩٩٠م)، شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود. مُحَمَّد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة .
- المبارك، د.مازن. (١٤٠١هـ ١٩٨١م)، النّحو العربي، العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر، بيروت.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (دون سنة نشر)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمّد الخضر حسين. (١٩٨٣م)، القياس في اللّغة العربيّة، ط٢، دار الحداثة.
- المرادي، ابن أم قاسم. (١٣٩٧هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: د.عبدالرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ابن معط، يحيى. (دون سنة نشر)، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
- مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد. (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. لسان العرب، دار صادر - بيروت .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م)، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت .
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (١٣٩٩هـ ١٩٧٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله. (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق.
- الورّاق، أبوالحسن، محمّد بن عبد الله. (١٩٩٩م)، علل النّحو، تحقيق: د.محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض .
- ابن يعيش، موفق الدّين. (دون سنة نشر)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

ثالثًا: الدوريّات

- النّجّار، شريف عبدالكريم. (شوال١٤٢٣هـ ديسمبر٢٠٠١م)، "أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النّحوي"، مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربيّة وآدابها، ج٢، مجلد١٤، عدد٢٣.